

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٧

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

وللسفير صمويل انسانلي، أتوجه بتهانئي على
ادراته الفذة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة
والأربعين.خطاب السيد جان - برتراند اريستيد، رئيس جمهورية
هايتيونتوجه كذلك بتهانئنا وتقديرنا للأمين العام، السيد
بطرس بطرس غالي. وأشكره من أعماق قلبي على
ما أقامه من روابط التضامن مع شعب هايتي.الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية
العامة الآن الى خطاب رئيس جمهورية هايتي.فإلى جميع أصدقائي الأعزاء في المجتمع الدولي،
أتوجه اليكم بشكري القلبي العميق على ما قدموه من
دعم لشعب هايتي خلال السنوات الثلاث الماضية.اصطحب السيد جان - برتراند اريستيد، رئيس
جمهورية هايتي الى قاعة الجمعية العامة.اسمحوا لي أن أتوجه بكلمة تقدير خاص للرئيس
بيل كلينتون، والى الدول التي تربطنا بها صداقة حميمة
وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا
وفنزويلا والأرجنتين والى جميع الدول، ولا سيما دول
الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة (كاريكوم)، التي
أسهمت في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)
واتفاق جزيرة غفرنرز. وكم يسعدني أن أحييكم جميعا
وأشكركم جزيل الشكر.الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم
المتحدة برئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد
جان - برتراند اريستيد، وأدعوه لإلقاء خطابه أمام
الجمعية العامة.وأخيرا، في أحد عشر يوما سأكون في هايتي
بفضل الشجاعة البطولية للشعب الهايتي وبفضل
تضامنتكم. إن عيونكم وعيوننا تتأمل تفتح زهور
الديمقراطية. في أحد عشر يوما سأدعوكم للاحتفالالرئيس اريستيد (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني
بالغ السرور أن أحييكم جميعا هنا، باسم شعب هايتي،
وبشعور بالفرح، أتوجه بخالص التهانئ القلبية للسيد
أمارا إيسي، وزير الشؤون الخارجية لكوت ديفوار،
على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة
والأربعين. وإذ أتمنى لكم، السيد الرئيس، كل النجاح،
أود أن أؤكد على تأكيدنا لكم بأن وفد هايتي سيمد
لكم يد التعاون الكامل.يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو
تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86532

(تكلم بالكريولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

عن طريق الدبلوماسية

نبغ الديمقراطية

(تكلم بالفرنسية)

في وجه هذه المأساة المروعة التي عنت ثلاث سنوات من المعاناة كانت أشواك الألم تنفذ الى قلوبنا. ومع ذلك فإن شعبنا يبرع في تلوين الصورة بالأمل.

فالشجاع يعيش في أمل

والجبان يعيش في خوف.

الخير خير ولو تأخر: "إذا اتبعت النهر وصلت الى البحر"، عبارة قالها بلوتو منذ زمن بعيد يرجع الى القرن الثاني قبل الميلاد. وبلوغا لهذه الغاية، وعلى الرغم من الهياكل الديمقراطية التي أقامها سولون وبيதாகوس في القرن السادس قبل الميلاد، كان من الضروري انتظار إفيالتيس وكليستينيس وبريكليس حتى تعم الديمقراطية في الحياة السياسية في أثينا.

(تكلم بالكريولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

الأمل يهب الحياة.

(تكلم بالفرنسية)

ولا تساورنا أدنى مخاوف بشأن هايتي عام ٢٠٠٤.

ورغم مشهد السنوات الثلاث الماضية المرعب، نسير نحو عام ٢٠٠٤ يحدونا التفاؤل. والسبيل المؤدي اليه يمر بالضرورة بملتقى طرق تاريخي تتقابل فيه انتخابات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مع عودتنا الى هايتي.

بعد أحد عشر يوما من الآن سأكون هناك بفضل تصميم الشعب الهايتي وبفضل تضامنكم. وهذا تاريخ يستحق الاهتمام، وما من تاريخ يستحق الاهتمام غير

بمهرجان المصالحة والديمقراطية والسلم هذا في الوطن، في هايتي.

بل الآن، مع الإنطلاقة السلمية لعملية "الدفاع عن الديمقراطية" في ١٩ أيلول/سبتمبر، ارتسمت بسملة استوائية على وجوه مناصري السلم ومحبيه. ومعا، الرئيس كلينتون ونحن استطعنا أن نشق قناة للأمل بعد الكثير من المعاناة.

(تكلم بالكريولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

أحني هامتي تحية للشعب الهايتي.

الشرف والاحترام للضحايا الـ ٥٠٠٠ الذين سقطوا من بيننا.

لقد مات الأب جان - ماري فنسنت لتعيش هايتي.

(تكلم بالفرنسية)

إن مقاومة شعب هايتي تضرب جذورها في ماض تاريخي كانت فيه منارة الحرية تضئ ليلا ونهارا. وقد قال توسان لوفيرتيير وعن حق، حينما وضعوه في سفينة متجهة الى فرنسا:

"بالإطاحة بي لم تقطعوا من شجرة الحرية سوى جزءها. وستنمو جذورها ثانية لأنها كثيرة وعميقة".

وعلى أعتاب الذكرى المئوية الثانية لاستقلالنا تغذينا هذه الجذور برحيق الديمقراطية. والشعب الهايتي لن يتوقف إطلاقا عن نضاله لضمان حقوقه غير القابلة للتصرف أو الانتزاع أو الانتهاك في الحياة والحرية والسعادة. ولن نتوقف إطلاقا عن كفاحنا لإقامة أمة هايتية عادلة اجتماعية وحررة اقتصاديا ومستقلة سياسيا.

وها هي أول جمهورية سوداء في العالم، جمهورية ممزقة اليوم بفعل انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، تسير بعزم قوي وخطى ثابتة في سبيل إقامة مجتمع ديمقراطي.

نهر من النور.

هو بالتأكيد نور الوفاق.

وإلا فكيف نبدد ظلمة ذل دون آدمي؟ كيف نمر من
البؤس المفرط الى الفقر في الكرامة؟

تبين لنا دراسة عن بلدان العالم الثالث أن ٢٠ في
المائة من سكان البلدان النامية يعيشون الجوع يوما
بיום، وأن ٢٥ في المائة محرومون من وسائل البقاء
الأساسية، وأن ٣٣ في المائة يكابدون الفقر المدقع.
وعلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية،
المقرر عقده في كوبنهاغن في ١٩٩٥، أن يوفر
إمكانيات جديدة لتخفيف محنة أكثر من بليون من
البشر يفترسهم الجوع والمرض واليأس المطبق.

وفي هايتي، في عام ١٩٩٤، يبلغ عدد الأطفال
الذين يذهبون الى المدارس ٧٥٠ ٠٠٠ طفل؛ وأكثر من
٢٥٠ ٠٠٠ ١ يمكنهم في المنازل أو يعملون في رقع
صغيرة من الأرض الزراعية. ولكن دستورنا ينص على
أن التعليم حق لجميع المواطنين. وهو واجب لا يمكن أن
تتنصل الدولة منه. وفي ظل هذه الظروف، سيكون
علينا، في غضون عشر سنوات، أن نوفر الرعاية
لثلاثة ملايين طفل في سن الدراسة، وهذا يعني زيادة
عدد المعلمين من ٣٥ ٠٠٠ الى ١٠٠ ٠٠٠، وعدد
المدارس من ٨ ٠٠٠ الى ٢٠ ٠٠٠.

ولدى عودتنا سنشرع في حملة لمحو الأمية
للتوصل الى معدل أمية منخفض بشكل ملحوظ يتراوح
بين ٥ و ١٠ في المائة. وبالطبع، أصبحت المصالحة بين
الجميع مسألة حتمية. فالمصالحة والسلم يتعانقان دائما
وفي كل مكان.

إن تفكك الكتلة السوفياتية أذن ببداية عهد جديد
بعد عقود من الاستقطاب الثنائي. ومع ذلك، فإننا
نتحمل مسؤولية حماية السلم داخل دولنا ذاتها. بين
عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ نشب ٨٢ صراعا مسلحا، ثلاثة
منها فقط كانت بين الدول.

وفي بلدنا، لم يكن العنف المؤسسي سببا في
نشوب حرب أهلية فحسب بل إنه أطلق العنان لعملية
إبادة جماعية. وحتى في يومنا هذا، وعلى الرغم من
وجود القوة المتعددة الجنسيات ما زالت أعمال العنف

تاريخ الشعوب الحرة. أما تاريخ الشعوب الخاضعة
للاستبداد فلا يعدو أن يكون مجموعة من الحكايات.

بعد أحد عشر يوما من الآن سنكون هناك.
وسيظهر أبصارنا ضوء المصالحة الساطع. فبين العنف
والانتقام ستتدخل المصالحة. وبين الظلم والإفلات من
العقاب ستتدخل العدالة. وبعبارة أخرى، نحن، رئيس
جمهورية هايتي نقول بكل وضوح وحزم،

نعم للوفاق!

لا للعنف!

لا للانتقام!

لا للإفلات من العقاب!

نعم للعدالة!

(تكلم بالكريولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي
قدمه الوفد)

سنعد قهوة الوفاق

من خلال مصفاة العدالة

حتى لا تشوبها

شائبة من العنف أو الانتقام.

(تكلم بالفرنسية)

بالوفاق، يجب أن تعانق الحماسة جميع القلوب -
الغني والفقير، المدني والجندي. وبالوفاق يجب
ألا تفيض أعيننا الأبية بالدموع بعد الآن.

وأنتم يا آباء وأصدقاء ضحايانا الـ ٥ ٠٠٠،

يامن ترزحون تحت هذا النير الساحق،

أنتم جميعا، الغني منكم والفقير، الجندي والمدني:

عما قريب، سيفرغ عمق أعماق قلوبكم

هايتي و ١,٨ طبيب لكل ١٠ ٠٠٠ مواطن، بينما يكون المتوسط في البلدان الصناعية طبيا لكل ٤٠٠ من السكان؟

وعندما نعود إلى الوطن، سننفذ برنامجنا لتصحيح الحالة الصحية الحالية حيث يوجد ١ ٠٠٠ طبيب لسبعة ملايين من السكان وممرضة واحدة لكل ٢ ٢٠٠ من السكان، وسرير واحد في المستشفى لكل ١ ٣٠٠ من السكان. وهدفنا هو توفير الرعاية لثمانية ملايين من الهايتيين بما يبلغ ٢ ٠٠٠ طبيب و ٨ ٠٠٠ ممرضة وزيادة عدد أسرة المستشفيات لتبلغ سريرا لكل ٤٠٠ من السكان بحلول سنة ٢٠٠٤. وسيتعين علينا فتح مركز صحي في كل إقليم، وعندئذ سيكون لدينا ٥٢. وكل منطقة بلدية سيكون لديها صرفها الخاص بها. وستسمح التدابير المتخذة لنا بخفض نسبة الوفيات بين الأطفال من ١٣٥ إلى ٤٠ في الألف. وسيرتفع معدل العمر المتوقع لسكاننا من ٥٤ إلى ٦٥ سنة.

وثمة ترابط وثيق بين التعمير والوفاق.

(تكلم بالكريولية؛ والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

وسنعد قهوة الوفاق في مصفاة العدالة حتى لا نجد بعد أي أثر للعنف أو الانتقام.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتجاوز حدودنا الوطنية، أن المآسي في رواندا وبوروندي والبوسنة والهرسك قد واجهتنا يوما بعد يوم. إن معاناة رجل واحد معاناة للإنسانية جمعاء. وكل شخص يمثل الإنسانية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قتل ما يزيد على ٢٣ مليون شخص في صراع مسلح. فكيف يمكن للمرء أن يظل غير مبال وهو يواجه عواصف العنف التي كانت آفة في الكثير من البلدان التي ترتبط بها بعلاقات أخوية، مثل ليبيريا والصومال وجورجيا والسودان وأرمينيا، وهذا قليل من كثير؟

ولحسن الحظ، لقد اتجهت بعض الصراعات نحو السلم خلال السنتين الماضيتين. وإننا نحيا بأمل السلم الذي بدأ يظهر في الشرق الأوسط، بين إسرائيل

مستمرة ضد سكاننا. ولا مفر من نزع سلاح المجموعات شبه العسكرية، وخاصة جبهة "فراب" وعملائها، إذا أردنا أن نعلم السلام في طول البلاد وعرضها.

(تكلم بالانكليزية)

وهذه العملية ستمضي في طريقها حتى تحقق الرضا الكامل للشعب الهايتي. فمن الواضح أن عودة الديمقراطية ستحمل معها الوفاق للجميع، والسلم لنا جميعا، والاحترام والعدالة لكل مواطن من مواطنينا.

(تكلم بالكريولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

لا فالاس يحمل رسالة للسلام.

يجب أن تسقط المدافع صامتة

إذا أردنا الحصول على السلام.

وتدريب جيش قوي قوامه ١ ٥٠٠ جندي، وإنشاء قوة شرطة مستقلة عن الجيش، أمر يندرج في عملية السلام. والسلام لا بد من حمايته وضمانه من أجل سعادة جميع أبناء هايتي رجالا ونساء.

المادة ٢٦٥ من دستورنا تنص على أن "القوات المسلحة في هايتي لا صلة لها بالسياسة". والمادة ٢٦٤ تقول "لقد أنشئت لضمان أمن الجمهورية وسلامتها الإقليمية".

والمادة ٢٦٩-١ تقول:

"يجب على الشرطة أن تكفل الحفاظ على النظام العام وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم".

لقد آن الأوان لإيجاد بيئة مستقرة تجعل الوفاق الوطني ممكنا على أرضنا. ولن يكون لدينا بعد جيش يتكون من ٧ ٠٠٠ رجل ويمتص ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وبالكلام على الصعيد العالمي، لقد انخفض مستوى النفقات العسكرية انخفاضا كبيرا خلال السنوات الست الماضية بنسبة ٣,٦ في السنة في المتوسط. إذن لماذا لدينا جندي واحد لكل ١ ٠٠٠

ومن الناحية النقدية، كانت النتائج لا تقل إرضاء: زيادة في احتياطات العملة الأجنبية تبلغ ٢٠ مليون دولار؛ وتناقص في تخفيض قيمة الغورد، عملتنا الوطنية من ٥٨,٨ إلى ٤٧,٦ في المائة، وانخفاض التضخم من ٢٠ إلى ١٢ في المائة.

ولكن ما يبقى من هذه الإنجازات بعد ثلاث سنوات من النهب؟ لقد تضاعف عبء الدين ضعفين. ويقدر التضخم بـ ٦٠ في المائة. وقد خفضت قيمة عملتنا الوطنية، الغورد بمعدل ٣٠٠ في المائة بالنسبة للدولار. وأجهزة التمويل العامة في حالة إفلاس وسجلت المالية العامة خسارة تبلغ ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٤.

هذا هو السبب في وجود حاجة ماسة إلى هذا الوفاق بين أبناء هايتي وهايتي، وهو شرط أساسي لإنشاء دولة حديثة بإعادة بناء الاقتصاد. وعلينا أن نفتح الاقتصاد لجذب الاستثمارات الأجنبية ولتوفير البضائع بأفضل الأسعار للمستهلكين في هايتي. وليس هناك غنى عن قيام علاقات تعاونية بين القطاع الخاص وقطاع الدولة.

وعلى مستوى البلدان النامية، تضاعف الدين الخارجي خمسة عشر ضعفا في عقدتين. فقد ارتفع من ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٦٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وإلى ما يزيد عن ١,٥ تريليون دولار في عام ١٩٩٢. وبشكل هذا الدين عقبة هائلة على طريق تنمية بلدان العالم الثالث. وفي عام ١٩٩٢ تعين على تلك البلدان تحمل عبء خدمة الدين الذي يبلغ ١٦٠ بليون دولار: أي أكثر من ضعف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يرى علامات التحول. ففي هايتي، ففي وطننا، ارتفعت المتأخرات من المدفوعات إلى ٤٢ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وستتجاوز ٨١ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وبعد أن أعود، ستحرر ١٣ مليون دولار باعتبارها اسهاما من جانب الحكومة في خفض هذه المتأخرات.

إن إقامة دولة تقوم على حكم القانون تتضمن أيضا الوفاق بين أبناء هايتي: مواطنو بلد حيث كل رجل وكل امرأة مخلوقات بشرية متساوية أمام القانون. وإن إقامة العدالة الحقيقية ستحررنا من الحلقة المفرغة من

والفلسطينيين وبالمثل نحيي جنوب افريقيا، حيث عقدت أول انتخابات غير عرقية وحررة.

يجب ألا توجد حواجز عرقية ولا حواجز طبقية. ونحن على عتبة سنة ٢٠٠٤، فإن الدياسبورة الهايتية - وهي إدارتنا العاشرة، كما كانت تسمى - ستكون محل التركيز بالدرجة الأولى في الاحتفال بالتوفيق بين أبناء هايتي وهايتي.

(تكلم بالكريولية؛ والترجمة الفورية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

تحية لإدارتنا العاشرة. فإن هايتي أعظم ثروة للهايتيين. وستكون هايتي دائما "شيز نو" الذي نمتلكه، بيتنا. فلنعد إلى بيتنا. يمكننا أن نجعل وطننا جنة جميلة فيحاء.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الوقت الحاضر، ترصف ١٧,٤ في المائة - أي ٧٤٠ كيلومترا - من طرقنا. والبقية ٩٦٠ كيلومترا طرقا ترابية. وبعد ١٠ سنوات، ستربط شبكة من الطرق المرصوفة يبلغ طولها ٢ ٥٠٠ كيلومترا جميع مدننا وبلداتنا الرئيسية والفرعية. وسيمهد حوالي ٣ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق المحلية.

وفي عام ١٩٩٤، لا يبقى سوى ١,٣ في المائة من مساحة الغابات عندنا. وبهذه النسبة، لن توجد غابات في هايتي بحلول عام ١٩٩٨. وبحملة التشجير الرئيسية التي سنشرع فيها، سيزرع ما يزيد على ٦ ملايين شجرة في كل سنة. وبحلول عام ٢٠٠٤، سيكون ثلث أراضينا مغطى بالأشجار.

وغني عن القول أن مناخا من الاستقرار السياسي سيسمح لنا بتعزيز النمو الاقتصادي، وفي عام ١٩٩١، حققت السياسة الاقتصادية والانضباط المالي اللذان اتبعتهما حكومة لافالاس ٥٠٠ مليون ومائتي ألف دولار من دخل الجمارك والدخل المحلي وتحويلات من المشاريع العامة. لقد كان هذا أداء تاريخيا بالنسبة الى بلدنا. وبحلول عام ٢٠٠٤، وبنسبة نمو تبلغ ١٠ في المائة في السنة ستحقق نفس مصادر الدخل ١,٢٦ بليون دولار.

إن الأمم المتحدة، التي أنشئت لتنقذ العالم من ويلات حرب عالمية جديدة، شهدت على مر السنين اتساع نطاق دورها، وازدياد أهمية مسؤولياتها في محيط دولي انقلب رأساً على عقب. وإذ نجتمع هنا في هذه الدورة التاسعة والأربعين، وعشية الاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، أود أن أعرب عن أمني في أن تستطيع هذه المنظمة الاستجابة دوماً وبصورة فعالة للتحديات الجديدة التي يطرحها هذا العالم.

ولشعب هايتي، وأطفال هايتي، مصدر فخرنا وكرامتنا، أقول لهم "لإنقاذ بلدنا الحبيب هايتي، لنتحدا جميعاً تحت تلك النخلة المتفرعة، التي يعلوها تاج الحرية، وتحمي ظلها هذه العبارة المكتوبة بأحرف ذهبية: 'الوحدة قوة'".

إن الكون الذي نعيش فيه يزداد اتساعاً. إن المائة بليون مجرة التي يتألف منها هذا الكون تنتشر وتوسع فيما بينها المسافات، بينما نحن أبناء هايتي، رجالاً ونساءً، نتقرب بعضنا من بعض بازدياد. وشعارنا هو: "مصالحة كل فرد والجميع والعدالة للجميع".

إن الكرة الأرضية تسير في مدارها الأهلجي حول الشمس بسرعة ٣٠ كيلومتراً في الثانية. نرجو أن تدور أرض هايتي حول شمس العدالة بنفس السرعة.

إننا جميعاً حاضرون في لقاء المصالحة هذا، فلنمض معاً صوب عام ٢٠٠٤، الذي يصادف ذكرى مرور ٢٠٠ عام على استقلالنا. وأقول:

(تكلم بالكريولية، الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

"انثروا الكلمة فيما بينكم، بغير عنف أو انتقام. دعونا ننتصر من خلال الديمقراطية الهادئة. إنني أعول عليكم، وبامكانكم الاعتماد علي. والآن الوداع - وسنلتقي قريباً مرة أخرى.

"بمفردنا، نحن ضعفاء. معاً، نحن أقوياء. نحن، متحدين، لافالاس".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به توا.

العنف والانتقام. واليوم، لا تتاح لشعب هايتي إمكانية الوصول إلى نظام للعدالة. لمناطقنا البلدية، التي تبلغ ٥٦٥ منطقة لا توجد إلا ١٧٠ محكمة و ٣٠٠ محام. ومع ذلك، لا يزال حكم القانون أداة لا غنى عنها لبناء عالم نطمح إليه بحلول عام ٢٠٠٤. وحتى ذلك الوقت، ستكون كل منطقة من مناطقنا المحلية لديها محكمتها الخاصة بها. وسيضاعف عدد المحامين إلى ٦٠٠. وسيقوم نظام العدالة بعد إصلاحه، تسنده قوة شرطة مدنية وطنية مستقلة يبلغ قوامها ١٠ ٠٠٠ رجل، باستعادة الثقة إلى مواطنينا. ومن ثم، ستحقق عودة الديمقراطية الاحترام والعدالة لكل فرد.

وفي عام ٢٠٠٤، بعد ١٠ سنوات من الإدارة الديمقراطية السليمة، ستكون قد بنينا مجتمعاً مدنياً حيث تشاطر ثمار التسامح الأحزاب السياسية والبرلمان والموظفون المحليون المنتخبون والنقابات العمالية، والمنظمات المهنية الاجتماعية والنساء في الحقوق والمنظمات الشعبية، والمجموعات والمجتمعات الدينية والكنسية - بروتستانت، وكاثوليك ومن يمارسون الفودو على حد سواء - والتعاونيات، والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك.

ونحن على عتبة الألف الثالث، إن مبدأ "صوت واحد للرجل الواحد" لا يمكن إلا أن يدفع حركة الديمقراطية إلى الأمام على الصعيد العالمي. يعيش ما يتراوح بين نصف وثلاثة أرباع سكان العالم تحت نظم حكم تعددية وديمقراطية نسبية. وفي عام ١٩٩٣، نظمت انتخابات في ٤٥ بلداً مختلفاً، وفي بعض الأحيان، لأول مرة.

وفي هايتي، ستكون في عام ٢٠٠٤ قد أجريت بالفعل أربع انتخابات بلدية وست انتخابات تشريعية وثلاث انتخابات رئاسية. وستكون الإدارة العامة قد تعززت بالفعل بتحديث الوزارات والمؤسسات العامة. وستكون الحياة السياسية أكثر نشاطاً على الصعيد المحلي لأن معظم القرارات الرئيسية ستتخذ على مستوى المناطق البلدية البالغ عددها ٥٦٥ والبلديات البالغ عددها ١٢٥.

السيد الرئيس، حضرات الدبلوماسيين، أصدقاءنا الأعزاء في المجتمع الدولي، بفضل دعمكم وتصميم الشعب الهايتي، سنرى قريباً هذا الغد المشرق.

ثمة اتفاق عريض في السنوات الأخيرة على أن الأحداث الكبيرة التي هزت العالم، مولدة آمالا كبيرة في التقدم الإنساني، أدت إلى تغييرات وآفاق مختلفة ومتناقضة في جوانب كثيرة، وأن هناك تأخيرا في إقامة توافق حقيقي في أراء الأمم.

لقد أرسيت الديمقراطية كطريق في الحياة في عدد كبير من البلدان في كل المناطق الجغرافية، وهي تتطور بدينامية واضحة. ونحن نأمل في انبعاث جديد بصورة ما، توحى به مشاركة أكبر من أي وقت مضى في مجمل النسيج الاجتماعي للحياة الوطنية. وفي هذا الإطار، فإن الجانب المدني يحتل مكان الصدارة ويزداد نشاطا.

إن المشاريع الخاصة، التي اعتبرت منذ أمد طويل في غاية الأهمية للتقدم الاقتصادي، تشهد اتساع دورها بشكل كبير في الكثير من البلدان النامية.

ومما لاشك فيه أن هناك وعيا عاما متزايدا بالبيئة في جميع أنحاء العالم، كما أن الفكرة القائلة بأن قيمة موارد كوكبنا ينبغي أن تكون دائمة كشرط لبقائنا ذاته تصبح بشكل تدريجي مرشدا ومعيارا للأنشطة الإنسانية. وأصبح العمل الدولي من أجل مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بكل أشكالها ومن أجل تشجيع ممارسة هذه الحقوق من الثوابت على الرغم من المسافة التي تفصل بيننا وبين تحقيق أهدافنا المرجوة. وتزايد حدة الرفض لحالة اللامساواة الاجتماعية التي تعانيها المرأة، وسوف نناقش من الآن فصاعدا الطريقة التي يتم بها التعبير عن هذا الرفض بصورة عملية.

تلك هي العوامل البارزة التي تظهر ضمن عوامل أخرى ذات أهمية مماثلة فيما بين الاتجاهات الايجابية المتاحة لنا والتي ينبغي تنميتها بأية تكلفة حتى يمكننا أن نحصل على الاستفادة الكاملة من إمكانياتها الكبيرة.

ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة في المجالين الرئيسيين اللذين يشكلان مقياسين معياريين لتقييم رفاه البشرية - وهما السلم والتنمية - مازالت بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية. فالصراعات تواصل الانتشار، وإن كان قد أمكن التوصل إلى تسوية ايجابية

اصطحب السيد جان بيرتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كارلوس ألبرتو واهنون دي كارافالهو فيغا، رئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب رئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد كارلوس ألبرتو واهنون دي كرافالهو فيغا، رئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية الرأس الأخضر، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أرحب برئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية الرأس الأخضر، سعادة السيد كارلوس ألبرتو واهنون دي كرافالهو فيغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيغا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية): الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، بمشاعر الارتياح الكبير، نرحب بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين، ونحن على يقين من أن خصالكم بوصفكم دبلوماسيا بارزا لامعا، بالإضافة الى تفانيكم الشخصي المعروف، ستكفل أن تكون أعمالنا مثمرة وفعالة. ومن خلالكم، ستتاح لبلادكم ولافريقيا كلها الفرصة الجديرة بها للاسهام في المداولات التي تنتظرونها.

ونود أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير انساني، على الطريقة القديرة والروح البناءة اللتين أدار بهما الدورة الثامنة والأربعين.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على بعد النظر الذي يتحلى به في اضطلاع به مهمة توجيه الأمم المتحدة في هذا العصر الجديد الذي تدخل فيه.

والاجتماعية، ومنع الصراعات، والقضاء على أسبابها. وفي هذا الصدد، ستواصل الجمعية العامة الاستفادة من المبادئ التوجيهية الواردة في وثيقتها "خطة للسلام"، كما ستتاح لها الفرصة لتقييم التقرير الذي يتضمن مشروع خطة للتنمية.

وستظل عملية تعزيز شرعية وهيبة الأمم المتحدة مرتبطة بتحسين الطابع التمثيلي الديمقراطي للمنظمة، وتحقيق توازن إقليمي أفضل، وكذلك ضمان هوية جميع الدول بما في ذلك الدول الصغيرة. وفي هذا السياق، أعربت افريقيا مؤخرا عن موقفها تجاه اصلاح المنظمة. وهو يقضي بأن يوفر هذا الإصلاح اتساقا حقيقيا في المجالين السياسي والتنفيذي لجميع الهيئات والهياكل القائمة في المنظمة، ينبغي أن يتاح في إطاره تمثيلا موسعا بشكل سليم للقارة الأفريقية.

وفي هذه الأثناء، أجابت بعض الدول على مسألة توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن بتصريحات أعربت فيها عن استعدادها لتولي مسؤوليات متزايدة في إطار المجلس. وفيما يتعلق بتنوع التمثيل الإقليمي، نلاحظ بارتياح الترشيح المعلن لضم البرازيل، وهي من البلدان المتكلمة بالبرتغالية، إلى العضوية الدائمة للمجلس، ونرحب به ترحيبا أخويا حارا.

ومنذ افتتاح الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في العام الماضي، وقعت أحداث سياسية هامة عديدة في العالم. ولقد تأثرنا بشكل خاص بالمثل الرائع للنضج والرؤية الثاقبة الذي أبداه شعب جنوب افريقيا وقادته، وخصوصا الرئيس مانديلا. ونود أن نشاطرهم الإحساس بالفخر الذي تشعر به افريقيا كلها وبالإعجاب الذي يبديه المجتمع الدولي بهم.

ومما يؤسف له أن الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا المثل الرائع لم يؤخذ بها حتى الآن في بعض الحالات التي تشهدها منطقتنا. فالأحداث الأخيرة في رواندا، التي سببت آلاما رهيبية لشعب ذلك البلد، ولاسيما أطفاله، مأساة يأبى ضميرنا أن تتكرر مرة أخرى في قارتنا. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة هناك. وقد كان من الممكن ومن الضروري أن تكون قد انتهت الآن، بينما تضيق الفرص مرة بعد أخرى لإحلال السلم وتحقيق المصالحة خصوصا في ليبيريا. وينبغي ان تنفذ الآن الاتفاقات التي أبرمت بالفعل بين الليبريين، توضع نهاية لا رجعة فيها

لقلة ضئيلة منها. واتخذت حالات الفقر أبعادا مهولة، بل وبلغت مستويات حرجة في مناطق عديدة، خصوصا في افريقيا. ويزكرنا استمرار هذه الشرور في فترة ما بعد الحرب الباردة بأن مجتمع الأمم مازال يفتقر إلى التوجه الذي يقوده صوب تحقيق مفهومه الخاص بالمجتمع الحقيقي. وهناك افتقار إلى الرؤية اللازمة لإدراك النطاق الحقيقي للمصالح الجماعية وإلى الإرادة السياسية والقدرة اللازميتين لتحقيق تلك المصالح. وهناك افتقار أيضا إلى التعاون والتسامح بوصفهما قيمتين مستقلتين لم يمسهما السعي المنتظم من أجل الهيمنة.

ويرتبط السلم والتنمية ارتباطا وثيقا. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن التحدي البالغ التعقيد يتعلق بالتنمية، وبأن العوامل البالغة التأثير على الصلة بينهما تنشأ من ذلك التحدي. والواقع أن الأمن الجماعي مرهون بالتقدم الذي يشارك فيه الجميع في إطار يوفر العدالة والمساواة. وهناك حقيقة مفادها أن آثار الاختلال الأكثر وضوحا تخف حدتها خلال فترات النمو الاقتصادي الموسع إن خيرا أو شرا. ومع ذلك، إن التنمية التي نتطلع إليها لا يمكن أن يحدها ما يسمى بالواقعية الضيقة. واليوم، لا يمكننا أن نصف المساواة التي هي عنصرا متأصلا لتحقيق التقدم بأنها مجرد هدف مثالي نتوق إلى تحقيقه، فهي بالأحرى شرط ضروري لا غنى عنه.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية ودور محددان تماما بالتزامها رسميا في ميثاقها بأن تعمل من أجل بلوغ عالم أفضل. فالأمم المتحدة هيئة فريدة، وضرورتها لخدمة مصالح الجميع تزداد وضوحا اليوم أكثر من أي وقت مضى. والواقع أن هناك حاجة إلى أن نعمل معا في هذا المحفل العالمي من أجل وضع مبادئ توجيهية للعالم كله، وأن تلتقي مع التطورات العشوائية التي تشهدها، وأن تتعزز الآليات والتدابير التي تتناسب مع قضايا الساعة.

وبغية زيادة الأمم المتحدة لقدرتها على الاضطلاع برسالتها في إطارها الحالي، قررت إصلاح هيكلها لجعله أكثر فعالية وقوة ولضمان تحقيق مشاركة أكبر. وفي إطار التنسيق الدينامي الذي يضطلع به الأمين العام دون كلل، تجرى هذه العملية، التي نرجو أن تحقق الدورة الحالية للجمعية العامة تقدما جديدا ومثمرا فيها، يتيح للمنظمة إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية

الأمل في أن تكون تلك المباحثات جارية على أساس أشكال من المشاركة تحترم الحقوق الأساسية لمواطني تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بصون السلم، يجب التسليم بأنه تم في الآونة الأخيرة إحراز تقدم ملحوظ على الساحة الدولية، وخصوصا في الأمم المتحدة، ويجب أن يستمر تحسين هذه القدرة، وسوف يتطلب ذلك المزيد من التعاون والتكامل مع المنظمات الإقليمية. وتبين أفريقيا الآن ما يمكن أن تفعله في هذا المجال، غير أنه مازالت هناك عقبات تحول دون زيادة هذه الإمكانية إلى الحد الأقصى، تتمثل في وجود فجوات يتعين سدها من خلال المزيد من الدعم المتسق والقابل للتنبؤ والحسن التوقيت من جانب الأمم المتحدة والبلدان الشريكة.

ولا يزال منع الصراعات يمثل في كل الأحوال الهدف الأساسي الذي ينبغي السعي إلى تحقيقه. والإجراءات التي يجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية تجد نقاطها المرجعية في التوصيات الواردة في الوثيقة "خطة للسلام" (A/47/277). ومع ذلك، سيظل النجاح النهائي في منع الصراعات مرتبها بالمهمة الأطول أجلا المتعلقة بالقضاء على الأسباب الأعماق للصراعات، وهي كثيرة بطبيعة الحال. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الأمور الحاسمة معالجة هذه الأسباب في وقت واحد، ليس فقط من أجل تحقيق التأزر، بل أيضا لكي يمكن الاستفادة من الدروس ذات الصلة بتلك الأسباب وبالعلاقات القائمة بينها.

والفقر، الذي أشرنا إليه من قبل، من الأسباب الرئيسية للزعزعة المولدة للصراع. وهذا السبب في حد ذاته كافٍ للتعجيل باستئصال شأفة الفقر. ومع ذلك، ان نطاق هذه الظاهرة وطبيعتها يتطلبان أن يكون رد فعلنا قائم على الجوانب الأخلاقية للتراث الإنساني.

وقد أصبح مفهومنا اليوم أنه ينبغي أن تعيش كل الشعوب في الكرامة؛ فهذا هو حقها الإنساني الأساسي، وعلينا أن نضمن لها أعمال ذلك الحق. ويجب أن تتجاوز هذه الضرورة المرحلة الحالية التي تقتصر على مجرد ترديد الكلمات، وأن ينفذ برنامج لتحويل هذه الحالة إلى عمل ملموس. ومن المساهمات القيمة بشكل خاص لبلوغ هذه الغاية الأعمال التي يجري الآن التحضير لها للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية. ففي

للمصادمات المسلحة وما يترتب عليها من آثار على البلدان المجاورة وعلى منطقة غربي إفريقيا كلها.

لقد دخل الصراع الذي عصفت بأنغولا لوقت طويل مرحلة عنف دام ومدمر بشكل لم يسبق له مثيل، بعد فشل تنفيذ نتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١ بالوسائل السلمية، على الرغم من أن تلك الانتخابات جرت تحت إشراف الأمم المتحدة، التي أعلنت بأنها كانت حرة ونزيهة. ويحدونا أمل وطيد في أن تؤدي المرحلة الحالية من المفاوضات الجارية بين حكومة أنغولا وحركة يونيتا إلى التبشير في نهاية المطاف بوقف الأعمال العدائية في المستقبل القريب، وبداية عهد جديد يسوده السلم والتمتع والتقدم لشعب أنغولا الذي طال انتظاره له والذي يشعر أبناء الرأس الأخضر بتضامن أخوي عميق معه.

ومما لا شك فيه أن الانتخابات المقبلة في موزامبيق ستؤدي إلى انتهاء عهد سادت فيه المصالح الوطنية، بل وقدمت فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة جديرة بالشناء. ونحن نتمنى لموزامبيق كل النجاح في تلك الانتخابات التي سيشترك فيها الرأس الأخضر ضمن فريق المراقبين التابع لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ومن الضروري أن تواصل الأطراف المعنية التقيد بدقة بقواعد اللعبة الديمقراطية وذلك بقبولها بشكل قاطع نتيجة الانتخابات بمجرد أن يعلن المجتمع الدولي بأنها حرة ونزيهة.

إننا نشعر بالاغتراب إزاء الطريقة التي جرت بها مؤخرا أول انتخابات تشريعية ورئاسية في غينيا - بيساو، والقبول السلمي بنتائجها. وهذا دليل على ما يتمتع به الزعماء السياسيون لذلك البلد من إحساس بالمسؤولية.

وفي سان تومي وبرينسيبي، أكد الهدوء الذي ساد خلال العملية الانتخابية التي اكتملت في نهاية الأسبوع الماضي من جديد على النظام الديمقراطي المستقر في ذلك البلد.

ونود أيضا أن نعلن تأييدنا وتشجيعنا لاستمرار المباحثات الجارية حاليا تحت رعاية الأمين العام بين البرتغال واندونيسيا وممثلي تيمور الشرقية. ويحدونا

ومما لا شك فيه أنه مازال يتعين على النظم الاقتصادية والسياسية الإفريقية أن تقطع شوطاً طويلاً، وأن تصبح أكثر فعالية وقائمة على أساس مشاركة الجميع. وينبغي أن يزيّد التعاون الإقليمي الإفريقي من خطى سيره وأن يحصل على منافع متزايدة. بل يجب أن تصبح القارة الإفريقية المستفيدة ضمن جملة أمور من تخفيف كبير في عبء الديون، وإزالة العقبات التي تعوق صادراتها، وتوفير استثمارات أجنبية قوية ومساعدات دولية متزايدة تتواءم على نحو أفضل مع السياسات الوطنية.

وإذ نشير مرة أخرى إلى القيود التي تؤثر على إفريقيا بالذات، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تعبئة موارد كافية بشكل ملائم يسمح بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر، خصوصاً فيما يتعلق بالسودان ومنطقة الساحل، وبالتعاون مع اللجنة الدولية لمكافحة الكفاف في منطقة الساحل. وبالنسبة للرأس الأخضر، الذي يتولى تنسيق أنشطة هذه اللجنة، من المهم بشكل خاص أن يكلل هذا الحدث بالنجاح.

ومع اقترابنا من نهاية القرن العشرين، سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا. وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الاحتفال بهذا الحدث، وعلى وجه الخصوص إذا حاولنا أن نتخيل الشكل الذي سيكون عليه العالم دون الأمم المتحدة. إن بلدي لا يستطيع أن ينسى الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تحرره السياسي وفي جهوده الإنمائية التي أعقبت ذلك التحرر. كما أننا لا ننسى أن الأمم المتحدة تتيح محفلاً تستطيع فيه البلدان الصغيرة أن تعبر عن رأيها وأن تشارك في مداولاته. إننا نرحب في هذا السياق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ويحدونا الأمل في أن تنفذ نتائجه تنفيذاً كاملاً.

لقد حان الوقت لأن نرسخ الإحساس بالمصير المشترك فيما بين مختلف الدول التي تجتمع اليوم داخل المنظمة. وعلياً ألا نرجى أكثر من ذلك مهمة الاستمرار في السير على الطريق الذي رسمناه مجدداً لأنفسنا والذي تقتضيه تطلعاتنا.

هذا الإطار، ستكون هناك حاجة إلى إجراء تحليل لتنمية الفرد الإنسان في المجتمع، وليس مجرد الاقتصاد على مفهوم مجتزأ للعنصر الاجتماعي كهدف كذلك. لا يزال لدينا متسع من الوقت، ومن واجبنا أن نشدذ الإرادة اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية لتلك القمة الهامة.

لقد أدى تعذر انتفاع أفراد لا يحصى عددهم من البارامترات المعاصرة للرّفاه إلى حدوث الهجرات الكبيرة التي شهدناها عصرنا، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلالات حرجية لا تزال مستمرة في مناطق معينة من العالم. ومن الواضح أن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق التنمية وعن طريق رفض السيناريوهات التي تستبعد أو تهمل بعض أجزاء العالم أو فئات من الشعوب. وفي هذه الأثناء نحن نؤكد على ضرورة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المتعلقة باللاجئين والمشردين والمهاجرين، والتي تشكل صكاً آتياً لنا من وقت مناسب.

وفي إطار التنمية العالمية، إن مسألة إفريقيا من المسائل الرئيسية المطروحة. وينبغي أن تحظى هذه المسألة باستمرار بأولوية عالية جداً لها في جدول الأعمال الدولي وفي جدول أعمال الأمم المتحدة. إن خطورة الحالة السائدة في قارتنا، وطبيعة المشكلة المستمرة منذ زمن طويل، وما نلاحظه من مؤشرات عن احتمالات المستقبل - كل هذه الأمور تستحق المواجهة باعتبارها تحدياً معقداً بشكل خاص، لا ينبغي قط أن يتخذ كذريعة لإظهار الكلال أو عدم المبالاة. ومن شأن عدم إحراز تقدم في إفريقيا أن يشكل نكسة لنا جميعاً، وليس للأفارقة وحدهم. ونحن مقتنعون بأن هذه الحقيقة ستزداد وضوحاً بالنسبة لنا.

وفي عقد التسعينات بالذات، اضطلعت إفريقيا بإصلاحات وإجراءات للتكيف الاقتصادي، فضلاً عن عمليات للتحويل السياسي والإداري في ظل ظروف صعبة تماماً. ومن المؤكد أن الإنجاز الإفريقي لم يصل بعد إلى هدفه الأمثل، بل إنه لا بد من القول إنه لم يدعم في مناسبات كثيرة بشكل كاف بالتدابير والموارد الخارجية التي هي في نهاية الأمر عناصر مكملة لا غنى عنها.

واليوم، وصلت عملية الإصلاح في أوزبكستان إلى مستوى جديد ذي نوعية جيدة. فقد اعتمد البرلمان والحكومة عددا من القوانين والمراسيم الهامة والأساسية التي تفتح الطريق الآن لتطويع عملتي تنظيم المشاريع والخصخصة. وتضمن التشريعات الجديدة حماية الملكية الخاصة. وتم توفير عدد من الحوافز التشريعية والاقتصادية للمستثمرين الأجانب المحتملين، فضلا عن تهيئة بيئة مؤاتية تماما لأنشطتهم في أسواق الجمهورية. فأزيلت مثلا جميع القيود التي كانت تعوق صادرات وواردات الاستثمارات الأجنبية. كما ألغيت الرسوم الجمركية على السلع التي تستوردها أوزبكستان. وتعفى المشاريع المشتركة من الضرائب لمدة خمس سنوات.

وتجري الآن في الجمهورية عملية خصخصة للممتلكات الحكومية. كما يجري إنشاء أسواق للسلع الأساسية والعملات والأوراق المالية والعقارات.

وتم مؤخرا استكمال أهم عملية تجري في أوزبكستان وهي تتعلق بسك عملة وطنية. وسوف يؤدي تنفيذ التدابير التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي إلى أن يصبح من الممكن أن يكون لأوزبكستان سياسة مالية ثابتة وأن تتعزز العملة الوطنية.

وربما لا يوجد أي بلد في العالم لديه خبرة كافية لتقديم مشورة جاهزة عن كيفية تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بسلاسة. ويجري الآن تنفيذ عمليات معقدة، وكثيرا ما تكون مثار جدل، للانتقال إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي على أساس تجريبي إلى حد بعيد، وفي وضع يتسم بتناقض بالغ في بعض الأحيان.

ومن المهام المعقدة جدا التي تواجه شعب أوزبكستان تصور المبادئ الأساسية للديمقراطية والاقتصاد السوقي ذي المنحى الاجتماعي، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتنمية تاريخه الحافل، وثقافته الفريدة، وتقاليدته التليدة. وتكتسي هذه العملية الآن أهمية حاسمة في نجاح تحقيق مهمة تجديد مجتمعنا وبناء دولتنا المستقلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد كارلوس ألبرتو واهنون دي كارفالهو فيغا، رئيس الوزراء ووزير الدفاع لجمهورية الرأس الأخضر، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوزبكستان سعادة السيد عبد العزيز كاميلوف.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن اضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية.

وأود أيضا أن أشيد بسعادة السيد صمويل إنسانالي على قيادته الناجحة بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، كما أود أن أشكره على مساهمته الجوهرية في تعزيز هيبة الأمم المتحدة وجهوده الرامية إلى صون السلم في شتى مناطق المعمورة.

ومن دواعي الشرف العظيم لي أن أخطب الجمعية العامة اليوم من هذه المنصة الشامخة بالنيابة عن حكومة جمهورية أوزبكستان.

لقد احتفلت أوزبكستان مؤخرا جدا بالذكرى السنوية الثالثة لإعلان استقلالها. وخلال هذه الفترة، بذل بلدي جهودا كبيرة لتعزيز سيادة الدول على أساس مبدأي الديمقراطية وإقامة هيكل للسوق الحرة.

وتحدث في جمهوريتنا اليوم تحولات سياسية واقتصادية عميقة تستهدف تكوين اقتصاد سوقي اجتماعي المنحى.

المستوى، فإنه سيضطر إلى تقييد حرية الفرد إلى حد ما من أجل المحافظة على النظام الدستوري.

إننا نعيش اليوم في عالم متعدد الأبعاد. وتحرص كل دولة على إقامة نظمها السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة على أساس احترام السيادة الوطنية للدول الأخرى ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. لذلك، فإننا نبحث مسألة حقوق الإنسان بالارتباط الوثيق بالحاجة إلى ضمان الاستقرار والسلم لبلدنا باعتبارهما شرطين أساسيين للتنمية الديمقراطية.

وإني لأمل في أن تكون الحلقة الدراسية التي نظمها مؤخرا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قضايا عامة، والتي عقدت في طشقند عاصمة أوزبكستان، قد أتاحت الفرصة للمراقبين الدوليين والمشاركين في تلك الحلقة لأن يروا بأنفسهم التطور التدريجي لمجتمعنا في مسيرته صوب الديمقراطية. وقد أدت تلك الحلقة في نفس الوقت إلى تعميق معرفتنا بالسبل الممكنة لإحراز التقدم في ميدان حقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أن انتهاء المجابهة بين النظامين السياسيين والاجتماعيين، التي كانت قد بلغت ذروتها في المجال العسكري، لم تحقق السلم العالمي. لقد قلَّ التهديد بخطر اندلاع حرب نووية حرارية عالمية. ومع ذلك، واجه العالم ظهور صراعات عسكرية إقليمية عديدة. وأود في هذا الصدد أن أعلن موقف أوزبكستان إزاء الحالة الراهنة في كل من أفغانستان وطاجيكستان.

أولا، نعتقد أن تسوية هذين الصراعين شأن داخلي محض لأفغانستان وطاجيكستان، وعلينا أن نضع في اعتبارنا في نفس الوقت حقيقة أن هاتين الدولتين جارتان جغرافيتان لأوزبكستان، وأن هناك خطرا محتملا لتصعيد هذين الصراعين على الصعيد الإقليمي. لهذا، فإننا ننظر إلى الحالة في هذين البلدين بقلق بالغ، ويهمننا أن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية لهذين الصراعين بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وأود أن أؤكد بشكل خاص أن هذه المنطقة أصبحت اليوم من المناطق الخطرة للإنتاج العلني للمخدرات والأسلحة والاتجار بهما. ومما يزيد من تفاقم

وهناك جانب هام آخر للخطوات التي تضطلع بها حكومة أوزبكستان من أجل إعادة تشكيل الهيكل السياسي للدولة. فهذه الخطوات ليست هدفا في حد ذاتها، إنها وسيلة تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي الواقع، تم التسليم في بلدان كثيرة منذ وقت طويل بأن العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي للحياة الاجتماعية. ولو نظرنا من حيث الجوهر إلى المستقبل في الأجل الطويل، نجد أنه دون العدالة لا يمكن أن يكون هناك أي نوع من الاستقرار أو السلم أو الأمن. كما أنه لا يمكن أن تكون هناك أية تنمية اجتماعية، أو حرية للفرد، أو احترام لكرامة الإنسان، أو نوعية جيدة للحياة مقبولة للجميع.

ويمنح دستور أوزبكستان الحقوق والحريات الأساسية لجميع مواطني الجمهورية، وينص على المساواة بينهم أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو الديانة أو الوضع الاجتماعي أو المعتقدات الشخصية.

ويتزايد تدريجيا عدد الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية التي تعمل على أساس القوانين والمراسيم التي اعتمدت وأدمجت في النظام السياسي. وسوف تشترك جميعها في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في أوزبكستان في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على أساس التعددية الحزبية.

وفي معرض الكلام عن العمليات السياسية، أود أن أتطرق إلى الحديث عن قضية حقوق الإنسان. اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أوضح أن المفهوم الحديث للحقوق والحريات الأساسية للأفراد يقوم على أساس النظام الغربي للقيم. وقد وضع على مدى فترة طويلة من الزمن في ظل ظروف اجتماعية وثقافية محددة، وتطور كجزء لا يتجزأ من عملية النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة الأفضل السائدة في البلدان الغربية. لذلك، يصعب نقل هذه التجربة بصورة ميكانيكية إلى بلدان أخرى.

ومع ذلك، نعتقد أن مفاهيم حقوق الإنسان المقبولة عالميا ينبغي أن تكون متوائمة مع الخصائص الوطنية والدينية والتاريخية لمختلف البلدان. وقد بينت الممارسة الدولية في حالات كثيرة أنه إذا لم يصل المجتمع إلى مستوى كاف من النضج وإذا لم يدعم ذلك

وتقترح أوزبكستان أيضا أن ينظر مجلس الأمن في أحد اجتماعاته المقبلة في مسألة فرض حظر على بيع الأسلحة والذخيرة إلى مناطق الصراع الإقليمي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي ملاحظة مفادها أن هناك جماعات معينة في بعض البلدان تنشر عمدا معلومات كاذبة عن وجود تدخل مزعوم من جانب أوزبكستان في الشؤون الداخلية لأفغانستان من خلال تأييدها لأحد طرفي النزاع. والواقع أن الدعم الوحيد الذي تقدمه أوزبكستان إلى هذا البلد المجاور هو معونة إنسانية تقدم بناء على طلب حكومة أفغانستان إلى شعب ذلك البلد الذي يئن من المعاناة وكذلك إلى اللاجئين الطاجيكيين الذين هربوا إلى أفغانستان. وتقدم هذه المساعدة عن طريق المكتب التمثيلي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الموجود في مدينة ترميز.

وأود أن أشيد بالدور النشط الذي تضطلع به كل من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذه العملية من خلال مبعوثيها الخاصين. كما أننا نقدر غاية التقدير الأنشطة المثمرة التي يقوم بها التمثيل الإقليمي للأمم المتحدة في أوزبكستان.

وأود كذلك أن أتطرق إلى مشكلة أخرى تشكل تهديدا لبلدان كثيرة، ألا وهي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. إننا في جمهورية أوزبكستان نقوم الآن - استنادا إلى قوانين أوزبكستان ووفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة للسنوات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ - باتخاذ تدابير وقائية ترمي إلى القضاء على الأنشطة غير المشروعة المتصلة بتجارة المخدرات.

إن المخدرات تأتي بشكل عام إلى أوزبكستان عن طريق البلدان المجاورة، التي ضعف فيها بسبب أوضاعها السياسية المزعزعة، التحكم على تجارة المخدرات. وعلاوة على ذلك، ترد معظم هذه المخدرات إلى أوزبكستان لتعبرها إلى بلدان أوروبية.

وفي عام ١٩٩٣، تمت مصادرة أكثر من ١٤ طنا من المخدرات قيمتها تزيد على ٦٠٠ مليون دولار من المجرمين في أوزبكستان، وقد تم اتلاف هذه الكميات. وكان المقصود بيع معظمها في روسيا وفي بعض البلدان الأوروبية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى فرض تدابير فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

هذين الصراعين وجود قوى معينة تسعى في الخفاء إلى الإبقاء على التوتر من أجل تعزيز نفوذها وتوسيع نطاقه، مستخدمة شعارات دينية وقومية شتى. وعلاوة على ذلك، هناك بعض الجماعات المؤثرة من تجار الأسلحة والمخدرات الذين يعملون على استمرار المجابهة العسكرية من أجل الحفاظ على أرباحهم غير المشروعة.

ويمكن القول بوجه عام إن الأزمات التي من هذا القبيل دلت على عدم كفاية الصكوك الحالية لتسويتها بالوسائل التقليدية في ضوء متطلبات الأمن الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق، ترحب أوزبكستان بأية مبادرة من جانب البلدان، فرادي أو مجموعات، وكذلك من جانب الأمم المتحدة، يكون هدفها تسوية هذين الصراعين. ويمكن أن تؤدي الإمكانيات الجديدة المتاحة للأمم المتحدة إلى توسيع نطاق مجموعة التدابير السياسية والعسكرية اللازمة لاستقرار الحالة في مثل هذه المناطق المتفجرة، بما في ذلك المناطق الداخلة في إطار كمنولث الدول المستقلة. وإذ نأخذ في الاعتبار في نفس الوقت أهمية ضمان سيادة البلدان التي حققت استقلالها مؤخرا وشرعت في السير على طريقها الخاص لتحقيق التنمية، فإننا نعتقد أنه سيكون من الملائم اللجوء إلى مثل هذه التدابير بالاتفاق مع الحكومات المهتمة بمسألة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، أو بالاتفاق مع طرفي النزاع على أن تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط بينهما.

وما فتئت أوزبكستان تقوم من جانبها باتخاذ خطوات ترمي إلى تحسين الحالة في المنطقة. وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، اقترح الرئيس كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان أن تعقد في طشقند حلقة دراسية دائمة تحت رعاية الأمم المتحدة تعنى بقضايا الأمن. واليوم، تتضح الخطط المتعلقة بهذه الفكرة أكثر فأكثر. فقد أعربت نحو ١٥ دولة عن اهتمامها بالمشاركة في الحلقة المقترحة. ويحدونا الأمل في أن يتحقق في المستقبل القريب انعقاد الحلقة الدراسية الأولى التي من هذا القبيل. ونحن مستعدون للترحيب بالمشاركين فيها في أرض أوزبكستان ذات التاريخ المجيد والنزعة السلمية.

وفي رأي خبراء الأمم المتحدة أن مأساة بحر آرال هي من حيث آثارها الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية من أفدح الكوارث التي شهدتها القرن العشرون.

إن جفاف بحر آرال، الذي أصبح ممكناً، قد تكون له آثار لا يمكن التنبؤ بها على العالم كله. لهذا، نحن نناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا في إنقاذ بحر آرال ومنطقة آرال.

ومن الوسائل الممكنة لحل هذه المشكلة العالمية إنشاء لجنة دولية للخبراء تحت رعاية الأمم المتحدة، من شأنها أن تشرع في وضع مشاريع وتوصيات لهذا الغرض. وسوف تقوم حكومة أوزبكستان من جانبها بتقديم كل دعم ممكن لأنشطة هذه اللجنة.

وتتطلب التغيرات العميقة التي حدثت في العالم على مدى النصف قرن الأخير التكيف مع الواقع الجديد. فقد بلغ عدد الدول الآن نحو ٢٠٠ دولة، وتغيرت الأدوار التي تضطلع بها بلدان كثيرة، وأصبح لبعضها الآن الحق في أن تعتبر نفسها من الدول الكبرى. وتقوم الدول بتكوين اتحادات اقتصادية ضخمة. وأصبح التعاون الإقليمي والعالمي اتجاهاً آخذاً في التزايد، وبسبب الحاجة إلى وجود إدارة فعّالة لعمليات التكامل الاقتصادي، تقوم الحكومات بمحض اختيارها بتحويل بعض حقوقها السيادية إلى المؤسسات السياسية المشتركة المنشأة حديثاً. ومن ناحية أخرى تؤكد هذه الاتجاهات حقيقة أنه ينبغي الاعتراف بأن كل دولة عضو ذو سيادة في المجتمع العالمي حتى يصبح هذا التعاون ممكناً.

لقد حان الوقت لأن تنفذ بالكامل المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وفي المبادئ التي وضعت عند إنشاء المنظمة قبل ما يقرب من ٥٠ عاماً. ويجب رفض إجراءات الأمم المتحدة البطيئة التي كثيراً ما تكون غير فعّالة ومفرطة في البيروقراطية. فقد نشأت تلك الإجراءات إلى حد كبير تحت تأثير روح المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق وهي الروح التي سادت حتى الآونة الأخيرة.

وبدأت الإصلاحات الضرورية تؤتي ثمارها بالفعل، وأشير هنا بصفة خاصة إلى القرار الأخير بإنشاء مكتب دائرة الاشراف الداخلي. وسوف يكون بوسع رئيس هذا المكتب، بوصفه وكيلاً للأمين العام، أن يشرع في إجراء

ولتنسيق الجهود الدولية، ومن الأمثلة الدالة على التعاون الناجح بين مؤسسات إنفاذ القانون الاتفاق الذي وقعته وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية أوزبكستان عام ١٩٩٢ مع نظيراتها في روسيا وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وبيلاروس وأوكرانيا.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تقيم جمهورية أوزبكستان تعاوناً وثيقاً مع البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة. وكانت الزيارة التي قام بها السيد جيورجيو غياكوميلي نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لأوزبكستان حدثاً هاماً في تطوير التعاون فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد تم خلال تلك الزيارة توقيع وثيقة تحدد برنامجاً للتعاون طويل المدى لمكافحة المخدرات.

وأود أن استرعي الانتباه بشكل خاص إلى الدور الهام الذي يضطلع به الممثلون الإقليميون المشتركون في برنامج الأمم المتحدة هذا في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حل هذه المشكلة العالمية. وقد بدء بهذه العملية في طشقند بناء على دعوة من رئيس جمهورية أوزبكستان.

ونحن لن نألو جهداً في سبيل التعاون مع جميع البلدان والمنظمات المهمة بوضع نهاية لتجارة المخدرات.

وينبغي لي ألا أفوت هذه الفرصة دون أن أشير بإيجاز إلى قضايا البيئة. نحن ممتنون للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية بمراقبة البيئة وافتاء الكوارث الإيكولوجية العالمية. كما أننا مستعدون لتقديم كل مساعدة ممكنة في هذه المهمة النبيلة.

إن آسيا الوسطى - شأنها شأن مناطق أخرى كثيرة في العالم - تتعرض لكوارث بيئية ذات أبعاد عالمية. وأشير أولاً وقبل كل شيء إلى مأساة بحر آرال. فعلى مدى فترة استمرت أعواماً عديدة انخفض حجم المياه أكثر من ثلاث مرات، وتقلصت مساحة الأرض مرتين وتراجع الخط الساحلي مسافة ٨٠ كيلو متراً. ونتيجة لهذه العوامل، التهمت الصحراء أكثر من مليوني هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وزاد نصف قطر دائرة العاصفة الترابية بأكثر من ٣٠٠ كيلومتر. وقد كان لهذه التطورات تأثير سلبي على الحالة الصحية في المنطقة.

والمصلحة المشتركة في تأمين السلم والتنمية في العالم
الأداة الرئيسية لحسم المشاكل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة
الآن لوزير خارجية المملكة العربية السعودية صاحب
السمو الملكي الأمير سعود الفيصل.

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية):
يسعدني في البداية، أن أتقدم إليكم يا سيادة الرئيس
بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة
التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. والذي
يمثل تعبيراً عن الثقة بشخصكم، ويعكس في الوقت
ذاته تقدير الأسرة الدولية لبلادكم كوت ديفوار. وإن
وفد المملكة العربية السعودية إذ يتقدم لكم بأصدق
التمنيات، يرجو أن تتكلم مهمتكم بالتوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدر لسلفكم
السيد صمويل إنسانالي الكفاءة التي أظهرها في إدارة
أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة، وأن أشيد
كذلك بالجهود المخلصة التي يبذلها معالي الأمين العام
للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي لإحلال السلام
وتخفيف عوامل التوتر التي تسود بقاعاً شتى في
العالم.

يطيب لي، ونحن نستهل دورتنا الاعتيادية لهذا
العام، أن أنقل إليكم أطيب تحيات مولاي خادم الحرمين
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وتمنياته
بأن نخرج من هذه الدورة بحظ وافر من التوفيق
والنجاح في معالجة ما استجد على الساحة الدولية من
أمور ومسائل، في إطار سعيينا المشترك للاستفادة من
الفرص والإمكانات التي توفرها الأسس والدعائم التي
يرتكز عليها واقع العلاقات الدولية المعاصرة.

إن حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين حريصة
كل الحرص على أداء دورها في الساحة الدولية بما
يساعد على تهيئة أفضل الظروف التي تقودنا إلى ما
نصبو إليه جميعاً من الأمن والاستقرار والرخاء. إن
أسس ودعائم نظامنا الدولي الراهن تستمد شرعيتها
وتستلهم قوتها من ذات المبادئ والمثل التي يستند
إليها ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم الشرعية الدولية ومن
جملتها وأهمها احترام سيادة الدول واستقلالها وحرمة
حدودها الدولية وتكريس قيم العدل والمساواة بين
الدول ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات، إضافة

مناقشة أوسع فيما يتعلق بالمراحل المقبلة في عملية
اصلاح المنظمة.

ومما لا شك فيه أن قضية تطوير مجلس الأمن
مازالت من أهم وأعقد القضايا. كيف سنوفق بين
الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين بحيث يمثلون
كل مناطق العالم، والحاجة إلى زيادة فعالية المجلس في
حل المشاكل الدولية العاجلة؟

وكيف يمكن التوفيق بين الرغبة في خفض
مستوى البيروقراطية في الأمم المتحدة والجهود الرامية
إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؟
وهل ستظل ممارسة حق النقض (الفيتو) سائدة، أم
يجب أن يصبح توافق الآراء الوسيلة الرئيسية لاتخاذ
القرارات؟

كل هذه المسائل ومسائل كثيرة أخرى غيرها هي
متعددة الأبعاد ومعقدة. وهي تؤثر على مصالح بلدان
عديدة كثيراً ما تتباين تماماً وجهات نظرها سواء من
حيث الإجراءات الداخلية في الأمم المتحدة أو من حيث
الوسيلة المستخدمة في تسوية المشاكل الدولية. ومن
الواضح أن هذه العملية ستكون صعبة وستستغرق وقتاً
طويلاً. ولا يخالجننا أدنى شك من أن مسألة زيادة
عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تبحث في نهاية
المطاف في سياق مبدأ التناوب. إن البلدان، التي لديها
المقدرة والإحساس بالمسؤولية اللازمان لصون السلم
والأمن في كل بقاع العالم والتي تمثل في نفس الوقت
شتى مناطق العالم، ينبغي أن تصبح أعضاء دائمين
إضافيين في مجلس الأمن.

ويرسي بلدنا سياسته الخارجية على أساس واقع
عالمنا المعاصر. وهو يستهدف التكامل مع المجتمع
العالمي من خلال الشراكة المتكافئة مع كل البلدان
الأخرى. ومن الطبيعي أن قدراتنا الحالية محدودة لعدد
من الأسباب التي يسهل فهمها. ومع ذلك فإننا
مستعدون للمساهمة بكل ما هو ضروري لحسم المشاكل
العالمية ونحن حريصون على التعاون مع البلدان المهمة
بهذا الموضوع، كما أننا مستعدون للقيام بذلك سواء
على الصعيد الثنائي أو في إطار الأمم المتحدة. ونعتقد
أنه كلما زاد اتساع دائرة الأطراف المشتركة في
مناقشة المشاكل الدولية وتحسين فعالية المؤسسات
الدولية، أصبحت نتيجة المناقشة مثمرة أكثر. وينبغي أن
يصبح التوفيق بين حقوق الأفراد والدول والشعوب

ونرحب اليوم بتقريره "خطة للتنمية". ونحن على ثقة بأن ما تضمنته الوثيقتان من أفكار ستساعد الجمعية العامة في بحث السبل الكفيلة بتفعيل دور الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها. ولا ريب في أن النجاح في تحقيق هذا الطموح يتوقف على مدى مؤازرة الدول الأعضاء ودعمها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها صون الأمن والسلم الدوليان وصنع السلام بردع العدوان وإزالة تهديد أمن الدول وسيادتها وسلامة أراضيها الإقليمية، ورفع مستوى التعاون من أجل خدمة قضايا التنمية الدولية.

إن على مجلس الأمن، بصفته الجهة المعنية مباشرة بالقضايا ذات الصلة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مسؤولية كبرى في التعامل مع القضايا الدولية وفق أحكام الميثاق. ولذا فإن تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بدوره وفق ما تقضي به أحكام الميثاق يجب أن يحتل جل اهتمامنا في إطار مساعيها لتطوير أداء الأمم المتحدة.

يولي مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماما كبيرا لعدد من القضايا الإقليمية والدولية.

فلقد حظي الدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت، بعظيم تقديرنا، ذلك أن هذا الدور يعكس بجلاء تصور الأسرة الدولية للمسؤولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتبرز قدرة مجلس الأمن على التصدي للعدوان وإزالة آثاره. ونأمل في أن هذا التضامن سيسهم في ضمان عدم تكرار هذا العدوان، الأمر الذي لا يتأتى إلا بالتنفيذ الكامل والناجز لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا تزال الحكومة العراقية تتحدى الشرعية الدولية، محاولة إيهام الرأي العام العالمي بأن تجاوبها المحدود مع بعض مقتضيات تلك القرارات في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل التي في حوزتها يسمح بالنظر في رفع أو تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) وبمقتضى أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وفي الحقيقة فإن غاية هذه المحاولات هي الالتفاف على قرارات مجلس الأمن التي تتضمن مجموعة من الالتزامات التي قبلتها الحكومة العراقية، والتي تشكل سلسلة قانونية مترابطة. إن ما توصل إليه مجلس الأمن في مراجعته الأخيرة لتنفيذ

الى صون كرامة الإنسان والعمل على توفير الأمن والرخاء للإنسانية قاطبة. إن المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من نهجها المرتكز على الشريعة الإسلامية السمحاء، قد التزمت بالمبادئ والأسس التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وسعت عبر تاريخ منظماتنا في سبيل وضع هذه المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي،

إننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تتشرف المملكة العربية السعودية برئاسة دورته الحالية، والذي ينطلق في مرتكزاته ونهجه من الأسس والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، قد ثبت لنا دوماً، أن نجاح الأسرة الدولية في خدمة قضايا الأمن والسلم الدوليين كان ولا يزال مرهوناً بقدر التزام أعضاء هذه الأسرة الدولية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقوة إرادتها السياسية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

فلقد أثبت التعاون الدولي الجاد والبناء جدواه في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت عام ١٩٩٠، حيث تم دحر العدوان واستعادة الحقوق الشرعية، في حين أن قضية البوسنة والهرسك مازالت مستعصية دون حل، حيث يستمر العدوان الصربي على شعب البوسنة. ويرجع ذلك الى أن هذا العدوان لم تتم معالجته على النحو الذي ينسجم مع أسس ومنطلقات الشرعية الدولية والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. لذا فإن على منظماتنا، وبصفة خاصة مجلس الأمن، التحرك السريع والفعال لإثبات أن مصير العدوان هو الفشل سواء في الكويت أو في البوسنة أو في أي بقعة أخرى من العالم.

إن نظرة عابرة الى مجمل الأوضاع الدولية الراهنة كفيلة بأن توضح لنا مدى الحاجة الى تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة والعمل على وضع بنود ميثاقها موضع التطبيق، لمواجهة بؤر التوتر المزمنة والمنتشرة التي لا تزال تهدد الأمن والاستقرار في مختلف بقاع العالم. وهذا الأمر يستدعي منا الارتقاء بمستوى أداء منظماتنا الدولية لتصبح وسيلة فعالة لإيجاد الظروف المواتية لإقامة السلام والاستقرار في ربوع عالمنا المضطرب. إننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتابع الدور المتميز الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة في صياغة منهج جديد لعمل الأمم المتحدة يستند في أسسه ومنطلقاته الى المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم الشرعية الدولية. فقد رحبنا جميعاً بالأفكار التي قدمها معاليه في تقريره "خطة للسلام".

أعطت الوفود العربية المشاركة في هذه المسيرة برهانا ساطعا على صدق توجهه والنوايا العربية في السعي نحو تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، معتبرة أن المحادثات متعددة الأطراف هي جزء من عملية السلام التي بدأت في مدريد وأنها مكملية للمفاوضات الثنائية وليست بديلا عنها. ولقد أثار الاتفاق على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية الموقع في واشنطن عام ١٩٩٣ شعورا بالتفاؤل باعتبار أن ذلك يشكل خطوة أولية رائدة نحو التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. وإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ يلاحظ بارتياح التقدم الملموس الذي تم تحقيقه على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي والخطوات الهامة التي تم اتخاذها في إطار النقل المبكر للمسؤوليات الى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني، يدعو المجتمع الدولي، وعلى الأخص راعيي مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، الى اتخاذ كل ما من شأنه ضمان عدم قيام اسرائيل بوضع مزيد من العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم الذي جرى تحقيقه على المسار الأردني - الاسرائيلي، فإننا نعبر عن قلقنا البالغ لعدم إحراز أي تقدم جوهري في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. إن قضية الجولان العربي السوري المحتل قضية واضحة تحكمها مبادئ احترام الحدود الدولية، كما أن الحفاظ على الأمن لا يأتي عن طريق حيازة الأراضي بالقوة ولكن بإرساء دعائم السلام التي لا يمكن توفرها إلا بانسحاب اسرائيل كامل من الجولان المحتل. وفيما يتعلق بالمسار اللبناني الاسرائيلي، فذلك يحكمه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بشكل واضح وصريح بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وعليه فإننا نطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأحكام هذا القرار.

إن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي، وبالتالي لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل الى حل عادل لهذه القضية، يأخذ بالاعتبار قرارات الشرعية الدولية لاسيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يقضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ والقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس الشريف، ومن ثم فإن

العراق لهذه الالتزامات، حول ضرورة استمرار العمل بصورة كاملة بأحكام العقوبات المفروضة على العراق، يثبت أن هذه المحاولات العراقية لم تعد تنطلي على الرأي العام الدولي، إذ لا بد للعراق من الوفاء بالالتزامات التي يتمثل جوهرها بالاعتراف الكامل والصريح وغير القابل للنقض بدولة الكويت وجودا وحدودا، ومن ثم القبول الرسمي بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي اعتمد ترسيم الحدود الدولية الكويتية العراقية، ووفر الضمانات الدولية لهذه الحدود، عملا بما التزمت به الحكومة العراقية بقبولها لأحكام وقف إطلاق النار التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وإذا ما أخذنا بالاعتبار تكرار عدم وفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها القانونية والدولية، فإنه لا بد من أن يكون اعتراف العراق بدولة الكويت، وجودا وحدودا، اعترافا دستوريا وغير قابل للنقض مقترنا بالضمانات الدولية التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). كذلك فإن العراق مازال مطالبا بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم.

ومع ترحيبنا بقبول العراق المشاركة في اللجنة الفنية الخاصة بمتابعة موضوع الأسرى والمحتجزين، فإننا نأمل أن تكون هذه المشاركة وسيلة حقيقية وليست مجرد إجراء شكلي هدفه الظهور أمام الرأي العام العالمي بصورة إيجابية، كما أنه لا يزال العراق مطالبا بدفع التعويضات الكاملة عن كافة الأضرار الناجمة عن عدوانه، وضرورة الالتزام بعدم ارتكاب أو دعم أي عمل إرهابي أو تخريبي، باعتبار كل ذلك سلسلة من الالتزامات القانونية المترابطة.

وإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ تؤكد حرصها التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، تجدد في الوقت ذاته الإعراب عن قلقها وانشغالها للمعاناة الإنسانية للشعب العراقي، التي يتحمل النظام العراقي وحده مسؤوليتها الكاملة، نظير عدم تنفيذه لقراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين يعالجان مسألة الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

لقد شاركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها في مدريد وأسهمت في دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربي والاسرائيلي، الى جانب مشاركتها الفعلية في المحادثات المتعددة الأطراف. لقد

إننا نلاحظ بأسف بالغ استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى). وانطلاقاً من حرص الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إقامة أفضل العلاقات مع جارتنا إيران، فقد ناشدنا مراراً جمهورية إيران الإسلامية الاستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الثلاث بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة. غير أن إيران لم تبد حتى الآن استجابة لهذه المناشدات، مما يدفعنا إلى طلب إحالة هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول.

يأتي اجتماعنا هذا في وقت تزداد فيه محنة الشعب البوسني نتيجة لاستمرار تعرضه لحرب التصفية والتطهير العرقي البغيض التي تشنها القوات الصربية مدعومة من صربيا والجبل الأسود. ورغم التفاؤل الذي أعقب توصل المسلمين والكروات لاتفاق إقامة اتحاد فيدرالي في البوسنة والهرسك وقبولهما لخطة السلام التي اقترحتها مجموعة الاتصال الدولية، والذي كان موضع ترحيبنا جميعاً، فإن القوات الصربية استمرت في تحديها لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، غير مكترثة بقرارات الأمم المتحدة، وقد شجعها في ذلك ما لاحظته من عجز المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأوروبية التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذه القضية عن تطبيق الإجراءات والعقوبات اللازمة لإيقاف العدوان الصربي. وهكذا فقد قامت القوات الصربية برفض خطة السلم وعادت تصعيد المعارك الحربية ضد شعب البوسنة والهرسك مما يؤكد عزم الصرب على عرقلة كافة جهود السلم التي ترعاها الأمم المتحدة.

لقد استمعنا باهتمام شديد لكلمة فخامة الرئيس البوسني على عزت بيغوفيتش، الذي وضعنا في الصورة الحقيقية للوضع الخطير في بلاده، وفي ضوء ذلك، فإننا نخشى أن يؤدي القرار المتبجل لمجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) القاضي بتخفيف العقوبات المفروضة على صربيا والجبل الأسود إلى إعاقة التسوية العادلة ومكافحة العدوان. إن على الأسرة الدولية، وبخاصة مجلس الأمن، اتخاذ الضمانات الكافية لمعالجة هذا الوضع المأساوي وذلك بإعلان جمهورية البوسنة والهرسك بأكملها منطقة آمنة، ونشر مراقبين

على إسرائيل الالتزام بعدم القيام بأي تغييرات ديمغرافية من شأنها تغيير وضع القدس والتأثير على المفاوضات القادمة لوضعها النهائي. كذلك فإنه من الضروري لأي تسوية دائمة وشاملة أن تعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف.

من الواضح أيضاً أن إحراز تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية حول مختلف جوانب النزاع العربي - الإسرائيلي لا بد أن يفضي في النهاية إلى تحقيق تقدم مماثل بشأن المسائل المطروحة في المحادثات المتعددة الأطراف، الأمر الذي سيدفع مسيرة السلام نحو غايتها المنشودة، وهي إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

إننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على افتناع تام بأن نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ إعلان المبادئ، بقدر ما يعتمد على سواعد أشقائنا أبناء الشعب الفلسطيني، يعتمد أيضاً على الدعم المادي والمعنوي من أعضاء الأسرة الدولية. ومن هذا المنطلق فقد شاركت دولنا في المؤتمر الدولي للمانحين المنعقد في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ورصدت في إطار هذا المؤتمر مساهمات مادية. كما ساهمنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تكاليف بناء الشرطة الفلسطينية وتأهيلها للقيام بواجباتها، وأعلننا مع أشقائنا في الدورة الثانية بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية تأييدنا التام لسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية.

وفي نطاق سعي دول مجلس التعاون من أجل أن تنال منطقة الشرق الأوسط نصيبها المشروع من الأمن والسلام والاستقرار، فقد أولت حكوماتها اهتماماً بالغاً بالجهود الرامية إلى إزالة خطر أسلحة الدمار الشامل عن هذا الجزء من العالم، بما في ذلك العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من هذه الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، غير أن تحقيق هذه الغاية يتطلب امتناع جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، عن إنتاج وتكديس أو حيازة أي نوع من أنواعها.

مازال النزاع حول مشكلة "جامو وكشمير" يلقي ظلاله على العلاقات بين الجارتين الهند وباكستان، ويشكل أحد عناصر عدم الاستقرار في هذا الجزء من العالم. وما فتئت حكومة بلادي تتابع بقلق، استمرار الأحداث الدامية هناك، معبرة في الوقت ذاته عن أهمية التوصل إلى حل لهذه الأزمة المزمنة. ولقد بات من الواضح أن استعمال العنف في إخضاع الشعب الكشميري، واللجوء للحلول العسكرية، لن يؤدي إلا إلى تدهور الوضع في كشمير وإذكاء نار التوتر في المنطقة. إن الحل السلمي لهذه القضية يكمن في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وانتهاج أسلوب الحوار والتفاهم الذي يمكن أن يقود في نهاية المطاف إلى وضع خاتمة لهذه البؤرة من بؤر التوتر في عالمنا.

ومن جملة المشاكل التي تعصف بمنطقة وسط آسيا تلك التطورات المؤسفة الناجمة عن تفاقم الصراع القائم بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة وهما جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا، وهو الصراع الذي أدى في إحدى مراحل إلى احتلال أرمينيا لجزء من أراضي أذربيجان. وحيث أن هذا الاحتلال يمثل خروجاً على مبدأ عدم جواز استخدام القوة في حل المنازعات فإنه من الضروري انسحاب القوات الأمنية من الأراضي الأذربيجانية، ونقل الموضوع إلى طاولة المفاوضات بغرض التوصل إلى تسوية سلمية عادلة تحفظ لشعب أذربيجان حقوقه المشروعة.

إن هذا الاستعراض لبؤر التوتر ومواطن الأزمات والمشاكل في عالمنا الراهن يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أهمية التطورات الإيجابية التي شهدتها العالم خلال العقد المنصرم، والتي تشجع في نفوسنا الكثير من الأمل والرجاء بمستقبل أفضل للبشرية. إذ ما زال يدور في مخيلتنا بعض الأمل المنبعث عن التحولات الإيجابية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وما تحقق من انفضاجات لمشاكل مستعصية في كمبوديا والشرق الأوسط وفي أيرلندا الشمالية، إلى جانب التحولات الإيجابية التاريخية في جنوب إفريقيا والتي أسدلت الستار على نظام الفصل العنصري، وأظهرت للملأ جنوب إفريقيا جديدة قائمة على العدل والمساواة. إننا نرحب بهذه التطورات الإيجابية التي لا بد أن تسهم في تكريس التوجه العالمي الآخذ في التبلور نحو الالتزام بمبادئ القانون الدولي، واحترام قرارات الشرعية الدولية، والعمل على نبذ القوة واعتماد الحوار كأسلوب لحل المشاكل والمنازعات.

دوليين بصلاحيات واضحة وقوة كافية ذات مصداقية على الحدود البوسنية، واعتراف صربيا والجبل الأسود بجمهورية البوسنة والهرسك كشرط مسبق للنظر في تخفيف العقوبات المفروضة عليهما. كما أن قوات الأمم المتحدة مطالبة بحماية الأماكن الآمنة، والدفاع عنها بصورة رادعة. إن إخفاق الأمم المتحدة في توفير الحماية اللازمة لجمهورية البوسنة والهرسك يستوجب رفع حظر السلاح عن هذه الجمهورية لتتمكن من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن نفسها الذي تنص عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

مازالت الصومال تعاني من حالة عدم الاستقرار والفوضى السياسية المصحوبة في كثير من الأحيان بأعمال العنف وسفك الدماء. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لإخراج هذا البلد من محنته القاسية فإن أيا من هذه الجهود لم تفلح حتى الآن لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع هذا البلد المنكوب. إن المملكة العربية السعودية التي بذلت العديد من المساعي الرامية إلى تطويق الصراع في الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء، ومد يد العون والإغاثة للشعب الصومالي الشقيق، تناشد كافة الفرقاء الصوماليين لتحكيم العقل والمنطق ووضع مصلحة الشعب الصومالي فوق كل اعتبار والعمل على تحقيق المصالحة والوفاق الوطني.

إن الشعور بالبهجة والغبطة الذي غمرنا بعد انتصار المجاهدين في أفغانستان واسترداد هذا البلد استقلاله وهويته الأصلية، قد أعقبه شعور متزايد بالإحباط والألم من جراء الاقتتال الدائر بين فصائل المجاهدين. ولقد سارعت المملكة العربية السعودية منذ اندلاع الفتنة، إلى السعي الحثيث، بتوجيه ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، من أجل وقف القتال وحقق دماء الإخوان المجاهدين. وقد توجت هذه الجهود بجمع الفرقاء المتنازعين في رحاب بيت الله الحرام في مكة المكرمة عام ١٩٩٣، حيث تم التوقيع على اتفاق من شأنه أن يعيد الوثام والوفاق بين الأشقاء وتحقيق الأمن والاستقرار لأفغانستان. ولذلك فإننا نناشد جميع فصائل الجهاد الأفغاني التوقف فوراً عن الاقتتال، والالتزام المخلص باتفاق مكة المكرمة نصاً وروحاً، والتوجه إلى الإعمار والتنمية من أجل أن تستعيد بلادهم مكانتها المرموقة في المجتمع الدولي.

الذي تُطرح فيه اقتراحات لفرض المزيد من الضرائب على البترول، تستمر الإعانات الحكومية لأنواع أخرى من الوقود أكثر تلويثاً. فعلى سبيل المثال تشير المعلومات التي تضمنتها الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي وعن وكالة الطاقة الدولية، إلى أن الإعانة الحكومية للفحم الأكثر تلويثاً والمنتج محلياً في بعض الدول الصناعية يتجاوز حجمها ضعف قيمة الطاقة المماثلة التي يمكن أن يوفرها البترول المستورد، كما تشير أيضاً إلى أن إصلاح النظام الضرائبي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليأخذ بالاعتبار المحتوى الكربوني للوقود يمكن أن يحقق انخفاضاً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تتجاوز نسبته أضعاف ما تستهدفه المقترحات الضرائبية المطروحة في بعض الدول الصناعية، دون فرض المزيد من الضرائب على البترول، الأمر الذي يقودنا إلى الاستنتاج أن هذه الضرائب المقترحة لا تستهدف حقيقة حماية البيئة.

إننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اقتناع تام بأن فرض المزيد من الضرائب على البترول لم يخدم ولن يخدم مصلحة بيئية، بل على العكس سيزيد من الإخلال بقواعد التجارة الدولية، وسيلحق الضرر ليس فقط بالدول المصدرة للبترول، بل سيلحق الضرر أيضاً باقتصاديات الدول المستوردة للبترول ويعوق مسيرة التنمية في الدول النامية بشكل خاص.

إن المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انطلاقاً من التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، واحترامها التام للشرعية الدولية وقراراتها، لم تتوان ولن تتوانى في العمل على تنشيط دور الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على صون الأمن والسلم الدوليين، وتنشيط التعاون الدولي في إطار الشرعية الدولية، ونأمل بكل إخلاص أن تشاطرننا بقية الدول الأعضاء هذه الرغبة الصادقة المخلصة في كافة القضايا المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة، لتكفل نتائج أعمالنا بالتوفيق والنجاح.

وإننا على ثقة بأن الفرصة لا تزال متاحة لذلك وأن المطلوب الآن هو العمل امتثالاً لقوله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم.

إن الاستعراض السريع للقضايا الاقتصادية الدولية، ودور الأمم المتحدة في تعزيز مسيرة التعاون الدولي من أجل التنمية، يشير إلى أن نجاح منظمنا في التصدي لهذه القضايا، وفي دفع عملية التنمية الدولية، هو أيضاً مرهون بقدر التزام الدول الأعضاء بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولعل النجاح الذي أحرزته المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عقب اختتام جولة أوروغواي يجسد مثلاً حياً لذلك، ويستحق منا جميعاً التقدير والترحيب، فقد نجحت الأسرة الدولية في التفاوض حول كثير من القضايا المستعصية وحققت انفراجات غير مسبوقة في قطاعات شديدة الحساسية، وأذنت بقيام منظمة التجارة الدولية لتستكمل بذلك الرؤية المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي.

وهكذا فإن مؤتمر مراكش للأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ("غات")، سمح بتحقيق الرؤية التي تمخضت عنها محادثات "بريتون وودز" حيال منظمات العمل الاقتصادي الدولي.

ومع تقديرنا لهذا الانجاز الهام لا يسعنا إلا أن نسجل في الوقت نفسه قلقنا حول تزايد ظاهرة الحمائية التجارية، واشتداد المواجهة بين الأطراف الدولية المتتاجرة نتيجة لذلك، الأمر الذي يتناقض مع القناعات التي عززتها جولة أوروغواي، حول أهمية إعطاء قوى السوق دورها الطبيعي في العملية الاقتصادية، بما يوفر الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية والاستغلال الأمثل للموارد، الذي لا يتحقق إلا عبر العمل الجاد لتحرير التجارة الدولية بصورة حقيقية.

كذلك لا بد لنا من أن نسجل قلقنا أيضاً حول تزايد الإجراءات المخلّة بقواعد التجارة الدولية تحت ستار حماية البيئة، وبشكل خاص استهداف قطاع الطاقة للمزيد من الضرائب.

وأود في هذا السياق أن أؤكد اهتمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقضايا حماية البيئة، الذي تمثل في اعتماد دولنا لأعلى المواصفات القياسية حماية للبيئة في صناعاتنا الناشئة، غير أن ما يقلقنا فعلاً هو حقيقة أن البترول الذي يمثل صادراتنا الرئيسية هو مثقل أصلاً بالضرائب، وأنه في الوقت

طريق التوصل إلى مستوى من التنمية المقترنة بالعدالة الاجتماعية؛ وسنظل نسعى لحل ذلك بتصميم، وبفضل التعاون الدولي في كثير من الحالات.

ولن نشعر بالارتياح حتى نكفل لسكاننا - من الباراغويين والأجانب الذين رحبنا بهم في ديارنا - مستويات المعيشة التي تعتبر كافية وفقا لمؤشرات الأمم المتحدة. وبالنظر إلى ضخامة المهمة، نؤكد ثانية على أن شعبا واحدا لا يستطيع بمفرده أن يتحمل هذا العبء. فلنكن نستطيع المنافسة يجب أن تتغير الظروف في النظام الدولي: يجب أن تكون الأسواق أكثر انفتاحا؛ وأن تكون الائتمانات متاحة بشكل أيسر وبأسعار فائدة أقل؛ ويجب أن تكون سبل الحصول على التكنولوجيا أكبر. ولذلك نؤمن بالتضامن العالمي، وخاصة تضامن الدول المتقدمة النمو.

ولا يمكن أن يطلب من شعوب البلدان النامية تقديم تضحيات أكبر مما تقدمه بالفعل ما لم تر اتجاهها مماثلا صوب تحويل المجتمع الدولي. فإذا ما كان للديمقراطية والحرية أن توجدا وتصمدا، فيجب أن تتمتع الشعوب بالتنمية وبظروف معيشة أفضل.

وأود أن أشير بإيجاز إلى انتعاشنا الاقتصادي الذي بدأ في ١٩٨٩ وأثمر نتائج مواتية جدا، حتى خلال فترة التحول والتغييرات الهيكلية الرئيسية.

تتبع باراغواي سياسة التجارة الحرة وتعزيز أسعار الصرف، بالاقتران بالحرية التامة لحركة الخدمات المالية ورؤوس الأموال. وقد خُفّض الدين الخارجي إلى ١,٢٦ بليون دولار، وهو ما يساوي تقريبا احتياطياتنا الراهنة البالغة بليون دولار. وتقدم باراغواي ضربا من الحوافز الضريبية للمستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. وهذه الحوافز تضع بلادنا بين البلدان التي تقدم أفضل الشروط في أمريكا اللاتينية وأكثرها جاذبية.

وسياسة الخصخصة التي تتبعها والتي بدأت بالصناعات الوطنية التي تخسر أموالا، قد أصلت بالفعل في مدونتنا القانونية. وفضلا عن ذلك، نتوقع هذا العام نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥ في المائة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باراغواي، سعادة السيد لويس ماري راميريز بوتنر.

السيد راميريز بوتنر (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أتقدم بتيّاتي الحارة للسيد امارا إيسي ممثل كوت ديفوار، وأهنتكم في مناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وأتعهد بتعاون وفد باراغواي في أكمل صورة معكم.

ولا يسعني إلا أن أكرر التهانئ التي قدمت للسفير صامويل إنسانالي على الطريقة التي وجّه بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

ويسرني أيضا الإشادة بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، وأتقدم إليه بما يستحقه من تهانئ بشأن الطريقة الممتازة التي ينفذ مهامه بمقتضاها. وباسم حكومة وشعب باراغواي، العضو المؤسس للأمم المتحدة، أتعهد أمامه بمساندتنا التامة للمنظمة. ونأمل أن يزور بلدنا في أقرب وقت ممكن بالنسبة له؛ وإن حدث هذا كان شهادة أخرى بدعمنا للأمم المتحدة ولتوقعاتنا بشأن ما يمكن للأمم المتحدة عمله لمساعدة باراغواي في عمليتها الجارية لإضفاء الطابع الديمقراطي كلية عليها. ويجري تنفيذ هذه العملية في باراغواي منذ شباط/فبراير ١٩٨٩؛ وتعزز حاليا في ظل إدارة السيد خوان كارلوس واسموسي رئيس الجمهورية.

وقد أعلن رئيس باراغواي، في هذه القاعة قبل عام، تعهده بتعزيز العملية الديمقراطية، بمساعدة من الغالبية العظمى من أهالي باراغواي المنتمين إلى أحزاب ومنظمات سياسية مختلفة مما يكشف عن التعددية القائمة في مجتمعنا، الذي يصمم على نحو لا رجعة فيه على الدفاع عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولا يظهر اسم باراغواي حاليا في الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ولم يفت الأمم المتحدة أو أية وكالة أخرى في المجتمع الدولي التنويه بالتقدم، الذي لا سبيل لإنكاره، والمحرز في بلدنا في كل مجال يتصل بتبجيل شخص الإنسان، وما بذلناه من جهود في القطاع الاجتماعي.

وبالتالي، إذ أتعهد باسم حكومتي ومجتمعي بأسره بعدم الحيدة، في أية ظروف، عن المثل الديمقراطي، لا يمكنني التغاضي عن ملاحظة المشاكل المتبقية على

كيلوواط؛ ومحطة ياسيريتا المشتركة مع الأرجنتين وتنتج حوالي ٤ ملايين كيلوواط. ولذلك فما من شك في أن باراغواي الآن، مكان نموذجي للاستثمارات الأجنبية والمحلية الرئيسية ولتنفيذ سياسة للتصنيع تستند إلى الطاقة الوفيرة والمنخفضة التكلفة الموجودة لدينا وفي أن باراغواي ستظل ذلك المكان النموذجي.

بيد أنه يجب التذكر أن باراغواي تعاني من قيد هيكلي قد يبدو أنه يحد من إمكاناتها الإنمائية: افتقارها إلى ساحل وإننا نرغب في تحويل هذا العائق، الذي كان له آثار سلبية جدا على باراغواي في الماضي، إلى ميزة. وأشير إلى حقيقة أن باراغواي، التي تقع في الوسط من السوق المشتركة للمحروط الجنوبي، تستطيع أن تعمل جنبا إلى جنب مع بوليفيا، كمفصلة أو محور دون منازع، بين السوق المشتركة للمحروط الجنوبي والسوق الأنديزية المشتركة.

وعلى الصعيد الإقليمي، صعيد أمريكا اللاتينية، أريد الإشارة أولا إلى مشاركة باراغواي في القمة الأيبيرية - الأمريكية الرابعة لرؤساء الدول والحكومات. إن وجود مجتمعنا الأيبيري - الأمريكي بأكمله، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، قد قوانا كلنا بسبب الروابط الثقافية والتاريخية والسياسية وخلافها التي تجمع بيننا بشكل وثيق. وأود التأكيد على أن باراغواي تعتبر ذلك المؤتمر حلقة أساسية في روابطها مع الاتحاد الأوروبي، ومحفلا رئيسيا له إمكاناته الكبيرة.

وكان من بين الأحداث الهامة الأخرى التي وقعت هذا العام، وعلى الصعيد الإقليمي مرة ثانية، المؤتمر الثامن لرؤساء الدول والحكومات لمجموعة ريو الذي انتهى قبل أسابيع قليلة. وتؤيد باراغواي إعلان مجموعة ريو تماما، وخصوصا ما يتعلق بالأحوال في هايتي وكوبا ومشكلة الاتجار في المخدرات.

وقد شاركت باراغواي بنشاط في وضع الإعلان المتعلق بجمهورية كوبا الشقيقة الذي يعرب عن الأمل القوي بأن تدخل إصلاحات سياسية واقتصادية ذات شأن وفقا لإرادة الشعب، والذي ينص على أننا نحترم تقرير الشعوب لمصيرها ومبدأ عدم التدخل. وتمنح باراغواي تأييدها الأكمل لقرارات مجموعة ريو، بما في ذلك إعلانها بشأن رفع الحصار المفروض ضد كوبا.

إن التعليم والتدريب من الأولويات الرئيسية لحكومتنا لأنها ترى أن التنمية المعجل بها تعتمد على الناس حسني التدريب.

وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، وقعت معاهدة أسونسيون في عاصمة باراغواي في ١٩٩١ منشئة السوق المشتركة للمحروط الجنوبي. وفي الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء البلدان الأعضاء في هذه السوق في بوينس آيرس في ٥ آب/أغسطس، اتخذوا خطوة حاسمة قدما بالموافقة بتوافق الآراء على إنشاء تعريفة جمركية خارجية مشتركة.

ويسرنا، فيما يخص هذا التكامل الاقتصادي، أن نؤكد بأن باراغواي تؤيد بحزم وحماس المفاوضات الجارية بشأن دخول جمهوريتي بوليفيا وشيلي الشقيقتين إلى السوق المشتركة للمحروط الجنوبي. وقد اقترحت باراغواي على شركائها في السوق إنشاء آلية أساسية تعلو على القوميات، مثل مكتب الأمين العام ومحكمة للعدل. إذ أن ذلك سيتيح لنا أن نحري مفاوضات مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما بدا ممكنا منذ اجتماع مجلسه في كورفو، ومع الموقعين على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وستكون قمة الدول الأمريكية التي دعا الرئيس كلينتون إلى عقدها في ميامي حدثا له مغزاه الكبير بالنسبة للعلاقات في هذا النصف من الكرة الأرضية، ولبحثنا المشترك عن تضاهم أكبر بكثير فيما بين بلدان هذه القارة في الأمور السياسية والاقتصادية والتجارية.

وعلى الصعيد شبه الإقليمي، استطعنا قبل أسابيع قليلة أن نبدأ في تشغيل أول محرك من ٢٠ محركا لسد ياسيريتا الكهرومائي الضخم الذي اشتركت باراغواي والأرجنتين في بنائه.

لقد اجتهدت حكومة باراغواي في تنمية الروابط مع العالم الخارجي بغية تحطيم العزلة الناجمة عن ظروفها غير الساحلية، وما كان يحدث حتى عام ١٩٨٩ من تهميشها المتعمد على أيدي الحكومة التسلطية.

ومن الناحية الثنائية، ورغم أن ذكر ذلك قد يبدو من قبيل الإطناب، من السليم الإشارة إلى أن باراغواي تستفيد من قدرة كهرومائية هائلة موجودة بالفعل: محطة ايتايبو المشتركة مع البرازيل وتنتج ١٢,٦ مليون

تساند باراغواي أيضا العملية الشاملة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وافتتاح المفاوضات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو بند وارد على جدول أعمال الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، وبروح الاحترام والأخوة، أود أن أكرر ما قلته هنا في نيويورك في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ألا وهو:

"إننا نرى أن توزيع الموارد المالية لبرامج مشروعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم غير متوازن؛ وبوصفنا من أمريكا اللاتينية نعتقد أن النسبة التي تخصص لمنطقتنا، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال، غير عادلة؛ يخصص للبرامج في بلدان أمريكا اللاتينية ٨,٦٦ في المائة فقط، بينما يخصص لمناطق أخرى ٥٠,٤٢ في المائة، و ٤٠,٦٧ في المائة".

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يسهم في برنامج باراغواي إلا بنسبة ١٧ في المائة. وباراغواي تدفع الباقي. لكننا نقدر دعم البرنامج ونرغب في أن نواصل الاعتماد عليه.

وتتطلع باراغواي باهتمام والتزام شديدين إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن. ونقوم بالاستعداد للمشاركة في ذلك المؤتمر، ولدينا توقعات كبيرة حول النتائج الإيجابية التي يمكن أن يحققها. وقد وعدنا بأن يحضر رئيس جمهورية باراغواي هذا الحدث العظيم. وباراغواي متحمسة لهذا المؤتمر لأن البنود الأساسية الثلاثة المدرجة في جدول أعماله ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل العصر الاجتماعي: التكامل الاجتماعي، وخصوصا أكثر المجموعات تهميشا وحرمانا؛ التخفيف من الفاقة والإقلال منها؛ وزيادة العمالة المنتجة. وكما يوضح مشروع جدول الأعمال، كل هذا يجب أن يكون في سياق بيئة اقتصادية مؤاتية؛ ونود أن نضيف التعاون الدولي. وهنا لا تجد باراغواي مفرا من أن تذكر أن السمة المميزة لعصرنا هي النمو الاقتصادي دون خلق فرص عمل وهذه حالة يجب أن تصحح، نظرا لأن إحدى مشاكل العصر حقا هي البطالة.

تؤيد باراغواي بحماس الجهود الحالية والمستقبلية التي تطورها الأمم المتحدة في جميع

وفيما يتعلق بالمنصب الجديد لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن باراغواي ترغب في التصريح بأن جهوده الكبيرة بشأن حقوق فردية يجب أن تستكمل بتعزيز حقوق الإنسان الاجتماعية والجماعية.

ولقد أيدنا تماما، في كل تلك الأحداث، مبدأ الحل السلمي للصراعات الدولية، بما في ذلك حالة هايتي. وقد شد من أزر باراغواي في هذا الصدد التزامها التقليدي بالسلم. ففي ١٩٢٣، أسهمنا في القانون الدولي من أجل الأمريكتين بمعاهدة غوندرا للتوفيق والتحكيم التي أصبحت إحدى دعائم النظام القضائي في أمريكا اللاتينية.

واتساقا مع هذا التفكير وهذه الممارسة، ترحب باراغواي بحماس بالتقدم المحرز مؤخرا في سياق عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وتؤيد باراغواي تدوين هذا الفرع من القانون. سيكون ذلك أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وقعت باراغواي وصادقت على الاتفاقات الرئيسية التي تشكل الهيكل القانوني الذي أقيم عن طريق الأمم المتحدة.

وتتابع باراغواي بحماس مطالبة البشرية الملحة بالتعاون الدولي من أجل التنمية وتعزز هذه المطالبة. نظرا لأن بناء السلم عن طريق التنمية هام مثل أهمية الحفاظ على السلم عن طريق القانون. وأود أن أعرب هنا مرة أخرى على رؤوس الأشهاد عن شكرنا العميق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي لمسنا عن كثب ما يضطلع به من عمل فعال وحسن التوقيت. كما نعتز بالاهمية الأساسية للعمل الإنمائي الذي يقوم به البنك الدولي وبنك البلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

إننا نحیی المقرر الذي اتخذته الأمين العام مؤخرا بالسعي إلى التنسيق الأفضل داخل إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون التقني وبجعل مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا مسؤولية كاملة عن التنسيق في المنظومة كلها بما في ذلك التنسيق مع اللجان والهيئات الإقليمية وجميع البرامج الأخرى. وسيؤدي هذا المقرر إلى أن تزداد أنشطة الأمم المتحدة في كل أرجاء العالم فعالية وتأثيرا.

تتابع باراغواي باهتمام بالغ جميع جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبند ١٤٢ من جدول الأعمال "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي". فالأحداث الأخيرة الخطيرة في أجزاء معينة من العالم، والواقع في قارتنا، تبين بجلاء أن المجتمع الدولي بحاجة إلى نهج جديد يتغلب - بالعمل المنسق - على هذه المشكلة الخطيرة التي تربط أحيانا - كما نعلم - مافيا الاتجار بالمخدرات بالإرهاب.

وبالنسبة لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، تعتقد باراغواي أنه يتعين علينا، في عالم اليوم المتغير، أن نكيف المنظمة وفقا لمتطلبات العصر والظروف الراهنة. ومن هنا، تعتقد بلادي أنه من الصواب إضفاء الطابع الديمقراطي على تمثيل الدول في مجلس الأمن، وأن يكون صنع القرار في المجلس واضحا. لقد تغيرت الحالة العالمية، ويجب أن تتكيف الأمم المتحدة مع تلك التغيرات. ونكرر ما قلناه في الاجتماع الأخير لمجموعة ريو، أي

"يجب أن تؤخذ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الحسبان لدى أي توسيع في مجلس الأمن، وذلك نظرا لتقاليدها القانونية وإسهامها في قضية السلم".

كما تؤيد باراغواي تأييدا راسخا الجهود المتوازية لإنعاش أداء الجمعية العامة.

أود أن أذكر وأن أؤكد ارتياحنا الكبير لتقدم الديمقراطية الواضح المستدام في أمريكا اللاتينية ولتوطيد شتى العمليات الجارية.

ونود أن نؤكد مجددا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تطبيق مبدأ العالمية، مفسحة المجال لتضم في صفوفها جميع الدول المحبة للسلام، التي تستوفي الاشتراطات المحددة في الميثاق وتكون مستعدة للالتزام بمبادئه ومقاصده. ونحن نعتقد أن انضمام جمهورية الصين بوصفها بلدا مستقلا ينبغي أن يبحث مع حالة أية دولة تستوفي الشروط التي ذكرتها توا.

وأود أن أعلن رسميا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أن باراغواي تتعهد، بل من الآن، بأن يشترك رئيس جمهوريتها شخصيا في دورة الجمعية العامة. وسوف يجعل رئيس جمهوريتنا

مجالات نزع السلاح: المجالين النووي والكيميائي وغيرهما.

وينبغي أن تعلم الجمعية أنه في مجال التنمية الاجتماعية قامت باراغواي بتشكيل لجنة خاصة للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ. وتجمع هذه اللجنة الهيئات المنتمية إلى الدول والهيئات الخاصة معا، التي تقوم بإعداد تقرير نهائي عن حالة المرأة في باراغواي.

إن باراغواي، بوصفها عضوة كاملة العضوية في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" يحدوها الأمل في أن تكون لجولة أوروغواي آثارها المفيدة بالنسبة لنا. ونحن مقتنعون بأن جولة أوروغواي بداية لعملية تخفيض مرتبة سياسات المعونة الحكومية والحماائية. وباراغواي تتطلع بثقة صوب متابعة "غات" وأعمال الهيئة التي تخلقها وتكملها، منظمة التجارة العالمية.

تتشاطر باراغواي تماما كرب المجتمع الدولي بأسره حيال الاتجار بالمخدرات والآثار السيئة لهذه الظاهرة. فنحن، برغم مواردنا الشحيحة، نفعل كل ما يلزم لاجتثاثها حيثما وجدت ومحاربتها وملاحقتها. لكن، بالقوة النابعة من العقل، تؤكد باراغواي على أن البلدان المستهلكة وبلدان العبور والبلدان المنتجة بالمثل، يجب أن تتعهد بالتزام متساو بتبني تدابير قوية، لأن الجهود الانفرادية، مهما كانت قوية، لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، لا يمكن أن تنجح دون التقليل التدريجي للأسواق التي تبعث على الإنتاج والاتجار في المقام الأول.

وترتبط بهذه الآفة العالمية، التي ندينها بكل قوتنا واقتناعنا، ظاهرة الفساد، سقوط الإنسان، التي توجد بدرجات متفاوتة في أركان المعمورة الأربعة. فالفساد ينشر أذرعه كالأخطبوط بوصفه انعكاسا للحضارة المذهلة من الناحية الاقتصادية والمالية والعلمية والتقنية والصناعية. لكن - وعلينا أن نعترف بذلك - في معظم الأحيان يوجد ضعفا في الأسس الأخلاقية الراسخة والقيم الإنسانية الحقيقية التي تعزز الثقافة وتبعث فيها القدرة على الحياة والنماء.

البحار التي صدق عليها بلدي في تاريخ يعود إلى عام ١٩٨٦. وتسمح أحكام تلك الاتفاقية بتخفيف الأضرار عن الدول التي ليست لديها الفرصة للوصول بشكل مباشر إلى البحر. وسيتيح ذلك لباراغواي إمكانية تقاسم ثروات قاع البحر العميق، أو المنطقة التي تسميها الاتفاقية بالإرث المشترك للإنسانية، ونحن نتطلع بتناؤل إلى دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وفي نفس السياق، وقعت باراغواي الاتفاق المعدل للاتفاقية.

وتتطلع جميع البلدان النامية إلى المشاركة في التقدم العلمي والتكنولوجي للعالم العصري. ويبدو لي أنه إلى جانب التدابير الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة أو التي تستعد لاتخاذها، ينبغي التفكير بجدية في إنشاء صندوق عالمي للتنمية العلمية والتكنولوجية، من شأنه أن يعمق الصلة بين مراكز البحث الكبرى في البلدان المتقدمة النمو والجامعات ومراكز البحث في البلدان النامية.

وأود أن أعرب عن ارتياح باراغواي البالغ لزوال نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا واحترام حقوق الإنسان لكل المجتمعات الإثنية في ذلك البلد. ولم تنس باراغواي الدول الشقيقة في أفريقيا، وهي الدول التي تجاهد من أجل التغلب على الصعاب الهائلة التي تواجهها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تستحق الدعم الدولي واسع النطاق.

وتحس باراغواي بمشاعر مماثلة تجاه جمهورية البوسنة والهرسك الشقيقة، التي تربطنا بها وشائج الأخوة. ونحن نتمنى لشعبها أن ينعم بالسلم وروح الأخوة، وسوف تسعى لجعل الأمم المتحدة تلتزم ببلوغ هذه الغاية.

ويسرنا غاية السرور أن نهنيء دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية على تعزيزها أسس التعايش الأخوي والبناء في المنطقة، الذي بدأ في الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومصر. ونحن على ثقة من أن عملية السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم ستحقق تقدما مطردا بمساعدة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى،

صوت وطني مسموعا في تلك المناسبة الجديرة بالترحيب البالغ.

وإلى أن يحدث هذا، أنشأ بلدي لجنة مخصصة للاحتفال بذلك الحدث الكبير.

إن البيئة، التي كانت الموضوع الرئيسي لقمة الأرض الرائعة التي عقدت عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، من المسائل التي تثير قلقا بالغاً لدى باراغواي، التي تعرب عن استعدادها لدعم كل أية مبادرات تستهدف الحفاظ على البيئة عن طريق التنمية المستدامة وكذلك لاتخاذ أية تدابير صحيحة لا تخل بالنمو الاقتصادي.

وبالمثل تعلن باراغواي عن قلقها العميق إزاء الوضع الذي يضر بنهر بلكومايو، الذي هو ممر مائي دولي من حيث أنه ينبع من بوليفيا ويشكل الحدود الفاصلة بين الأرجنتين وباراغواي.

إننا نواجه الآن مشكلة بيئية رئيسية نظرا لأن ذلك النهر الدولي ينبع من الجبال، وهو يزداد ضحالة في مجراه بسبب تراكم المواد الرسوبية فيه. وعلاوة على ذلك، أدت الأعمال الإنشائية الجارية فوق أراضي الأرجنتين إلى ضياع ٧٠ في المائة من مياه النهر نتيجة لامتصاصها في أراضي جارتنا. وتسبب تلك الأعمال ضررا بالغاً لمنطقة تشاكو الباراغوية، وخصوصا ماشيتها وسكانها.

وتأمل باراغواي في أن تعود الأمور إلى نصابها، بمعنى أن يستعين مجرى نهر بلكومايو توازنه بحيث يروى أراضي المناطق الواقعة على جانبي الحدود بطريقة منصفة. ونحن على ثقة تامة بأننا سننجح في التوصل إلى اتفاق تام مع جمهورية الأرجنتين لإعادة ذلك التوازن في أقرب وقت ممكن.

ولبلوغ تلك الغاية، سيتعين علينا أن نذهب إلى منبع نهر بلكومايو سعياً للتوصل إلى حل معقول وشامل، يقتضي حتما التوصل إلى اتفاق ثلاثي في شكل قانون يحكم التقاء مصالح بوليفيا والأرجنتين وباراغواي فيما يتعلق بمجرى ذلك النهر.

ونظراً لأن باراغواي من البلدان غير الساحلية، فإن لديها اهتماما شديدا بشكل خاص باتفاقية قانون

على ظهر كوكب واحد، يعتبر من نواح كثيرة متماثل جدا ومختلف تماما في نفس الوقت.

علينا أن نبدي قدرا أكبر من التضامن وأن نستعيد رؤيتنا العالمية.

وباعتبارنا بشرا لدينا جميعا الاهتمام بكل ما يجعلنا أكثر إنسانية، بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة من معان. وتساعدنا القوة الحيوية التي تنبع من هذه الرؤية في مهمتنا لإنقاذ وطننا المشترك، الأرض.

ففي الجنس البشري والأرض يكمن الحافز الأساسي لالتزامنا ولمساعينا، تحت نظر الخالق، جل في علاه.

السيد ويدروغو (بوركينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، لقد عهد بشرف وواجب رئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة إليكم، ومن خلالكم إلى بلدكم كوت ديفوار. وإن بوركينا فاسو وأفريقيا كلها قد حرك مشاعرها هذا الشرف الرائع.

وإلى جانب الشعور بالفخر الذي له ما يبرره والذي يحس به وفد بلادي، أود أن أؤكد مجددا استعدادنا الكامل لمساعدتكم. إن ما لديكم من ثروة من الخبرة الدبلوماسية، بالإضافة إلى مهارتكم المهنية والإنسانية ستكفل نجاح مداولاتنا.

لقد خلفتم السفير صمويل إنسانالي ممثل غيانا الذي قام، بتميز وأسلوب مهني وتصميم وتنظيم منطقي، بقيادة الدورة الثامنة والأربعين التي كانت مليئة بالأفكار والمبادرات ومختلف أنواع الاتصالات المثمرة. ونحن نشكره على هذا.

لقد واصل الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، بثبات وشجاعة، بالقول والعمل، رسم طريق محدد لإعادة تأكيد مهمة المنظمة وللشاركة في تحديد المجالات الحالية والمستقبلية لعمل المجتمع الدولي.

الحقيقة أن البصيرة والشجاعة والصبر فضائل عالمتنا في أشد الحاجة إليها. لقد انتقلنا من الحقائق الثابتة المستقرة للبيئة الدولية التي كانت سائدة منذ أقل من عقد إلى الشكوك اليومية الخطيرة المائعة التي تحيط بنا وفي بعض الأحيان تستغرقنا، وهناك حاجة

وبالتعاون مع البلدان الرئيسية الأخرى في المنطقة ذاتها.

وأود أن أعلن بعض الأفكار فيما يتعلق بمؤتمر السكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة. لقد انضمت باراغواي إلى إعلان المؤتمر وبرنامج عمله، مع تسجيلها بوضوح وصراحة لمطالباتها بالدفاع عن الحياة. ووافقت بعبارة عامة على تنظيم الأسرة رضائيا وطوعيا. ولهذا السبب، أودعت باراغواي تحفظين يماثلان التحفظات التي أودعتها بلدان أخرى تشاطرن نفس الرأي.

وإذ أصل إلى نهاية كلمتي، أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن بعض التأملات الشخصية الناشئة عن السنوات الطويلة التي قضيتها في الحياة الدولية. لقد بدأت الحياة الدبلوماسية النشطة منذ عام ١٩٣٦. وباستثناء الفترة التي أمضيتها في العمل الأكاديمي قضيت بقية حياتي العملية في خدمة بلدي أو الأمم المتحدة. وقد عايشته بداية الحرب العالمية الثانية ونهايتها. والواقع أن الجيل الذي أنتمي إليه هزته مشاعر الفرح عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وامتلات نفوسنا بالأمل، وبدا العالم يسير على الطريق الصحيح نحو إعادة تنظيم شؤون. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك التاريخ ولكننا ما زلنا نزداد اقتناعا بالحاجة الماسة إلى هذه المنظمة العالمية.

وقد عرفت شخصا جميع الأمناء العامين لمنظمتنا. وعملت عن قرب مع عدد منهم، وشاركتهم في مشاكلهم ومخاوفهم وشواغلهم ونحن نناضل من أجل بلوغ عالم أكثر عدلا.

وكان من حظي أن أكون موظفا في الأمم المتحدة ودبلوماسيا معتمدا لدى هذه المنظمة. وأني أشعر الآن، بوصفي وزير خارجية بلدي، بأنه قد أتاحت لي الفرصة لأن أجدد التزام بلدي والتزامي الشخصي بأن ندعم بصدق وإخلاص الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم من خلال القانون وإلى بناء السلم من خلال التنمية.

إن المثل السامي الذي تجسده الأمم المتحدة يجبرنا اليوم على أن نتخذ طريقا جديدا للتفكير والعيش. فنحن لسنا في الواقع مجرد ممثلين لدول ذات سيادة أو أعضاء في منظمة عالمية. إننا أطراف رئيسيون وعناصر فاعلة أساسية نشارك في العيش

إننا نرحب بحقيقة أن تقدما يجري إحرازه في بوروندي في العملية التي بدأتها وتدعمها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ونأمل أن يمكن انتخاب رئيس الجمهورية يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من إحداث تطورات إيجابية في هذه الحالة في القريب العاجل. وبوركينا فاصو تسهم في هذه العملية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.

في ليبيريا، وبسبب عدم توفر الثقة بين الأطراف، لم يتحقق بالكامل التسريح ولا نزع السلاح المنصوص عليهما في اتفاق كوتونو. إن هذه التدابير دُعي للقيام بها لتهيئة مناخ مؤات لإقامة مؤسسات ديمقراطية. وبوركينا فاصو تواصل تأييدها لاتفاق كوتونو المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ واتفاق أكوسومو أيضا المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي.

في الصومال، بعيدا عن آلات التصوير ووسائل الاعلام، لا تزال المأساة التي أذاعتها على نطاق واسع تلك الوسائط منذ عامين مستمرة. إن أطراف الصراع لا تزال مستمرة في عملها بنفس القدر من الفوضى والاستمرارية دون كلل، ودون أية علامة على توفر الإرادة لوضع حد له عن طريق الحوار والتفاوض.

في رواندا، إن المأساة التي لم يسبق لها مثيل والتي صاحبت الإبادة فيها العناد، أظهرت للمجتمع الدولي حدوده والتسويق الذي يدان به. إن المجتمع الدولي، بعد أن قرر بسرعة الانسحاب في الأسابيع الأولى من نيسان/أبريل ١٩٩٤، اضطر - استجابة لسخط الرأي العام صاحب - إلى مراجعة موقفه وإيجاد طريقة للعودة إلى ساحة المأساة، ومحاولة الحد من تطوراتها المشؤومة المخزية. ونحن نود أن نشكر هنا الذين لا يزالون يرغبون في احتواء الضرر البالغ الذي لا يمكن علاجه في حدود الضمير الإنساني المستعاد. من غير اتباع سياسة مصالحة وتعمير وطني نشطة، من الصعب تصور مستقبل هادئ مستقر لذلك البلد الشقيق. وحكومة رواندا، في هذه المهمة البالغة من جميع النواحي، ستحتاج إلى جميع أنواع المساعدة التي يمكن تقديمها إليها بطريقة واعية مسؤولة ملتزمة. وبوركينا فاصو - من جانبها - ستواصل دون كلل وفي حدود إمكانياتها تقديم إسهامها إلى رواندا.

إن شعورا بالانزعاج، والسخط والكلل الذي يمكن تضمه يسيطر في مجلس الأمن الآن عند نظره في

ماسة إلى إيجاد، أو استعادة، بوصلة يعتمد عليها لتحديد طريقنا، وإرادة وتضامن جماعيين.

إلا أننا لا نزال نشهد تفكك النظام القديم. ويجب علينا أن نلاحظ فعلا أن فترة ما بعد الحرب الباردة اتسمت بظهور صراعات ساخنة في وقت واحد، تشير الأمم الواحدة ضد الأخرى أو تفرق بين عناصرها المتكاملة. من البوسنة والهرسك إلى رواندا، قد تختلف الأسباب والوسائل بنسب متفاوتة، لكن النتيجة المباشرة دائما واحدة: المعاناة البالغة للشعوب.

خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، ذكرت بوركينا فاصو ما يلي:

"والناس، بالملايين، يلقي بهم إلى حياة التشرد والأطفال يحرمون من طفولتهم، ومن فترة مراهقتهم كذلك. إن الغد العديم الأمل قد أصبح بالفعل مصير عدد متزايد من البشر وقعوا عند تقاطع النيران بين عالم يموت وآخر يولد." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢١، ص ٨٦).

إن إفريقيا لا تزال مضطربة بسبب الاضطرابات والأزمات من جميع الأنواع، ويجب توجيه اهتمام خاص إليها.

فيما يتعلق بأنغولا، ترحب بوركينا فاصو بالجهود الحالية الرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلم وتؤيد قرارى مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ٩٣٢ (١٩٩٤). ونحن نحث "يونيتا" على أن تتفاوض بعزيمة أقوى وبالتالي تتيح لاجتماع لوساكا أن يسفر عن النتائج المرجوة من أجل السلم والرفاه لشعب أنغولا والمنطقة دون الإقليمية أيضا.

فيما يتعلق بموزامبيق، يحدونا أمل أن ينهي إجراء انتخابات حرة ديمقراطية هذا الشهر السنوات العديدة من المواجهة، وأن يعزز من التزام هذا البلد الشقيق بالسير على طريق التعمير والمصالحة الوطنية من أجل التنمية والسلام.

إننا نأمل أن يكون من الممكن التوصل إلى حل في الصحراء الغربية في إطار استفتاء يقبل قواعده وشروطه الجميع.

قيادة جنوب افريقيا نحو إقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري. وهنا بيننا في نهاية المطاف، في الأمم المتحدة، ستتمكن جنوب افريقيا من الاضطلاع بدورها وتحمل تبعاته على أكمل وجه في مجتمع الأمم، وبذلك يتعزز مبدأ العالمية الذي أيدناه في مبادرة انطلقت مؤخرا وتتعلق بجمهورية الصين.

كل هذا يشير الى المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه الاضطرابات السياسية، وأحيانا بطريقة غير عادية، على حياة الرجال والنساء والأطفال في جميع القارات. بيد أن العالم، ووفقا لعبارة استخدمت قبل أربع سنوات أثناء مؤتمر القمة العالمي للأطفال، مازال يشهد "حالة طوارئ صامتة" تتبلور وتتفاقم دون رحمة.

لقد مر الاقتصاد العالمي بفترة كساد أثرت على البلدان النامية بصورة أكثر قساوة وإيلاما. وهذه الحالة أدت الى تفاقم حالات الظلم والإجحاف الصارخ. إن تحسين المناخ الاقتصادي للبلدان النامية يتوقف على نمو تدفق الاستثمارات الحالية، ونقل التكنولوجيا، والتخلص من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والتعويض العادل عن السلع الأساسية والمواد الأولية. وهذا الأمر ليس جديدا، وسيكرر مرة أخرى مادامت البلدان النامية لا يؤخذ رأيها بجدية أكبر فيما يتصل بعمليات وآليات صنع القرار المتصل بجميع هذه المسائل.

ولهذا السبب باتت خطة للتنمية الآن ملحة وذات أولوية قصوى. وينبغي لهذه الخطة أن تتقدم ببعض التدابير المحددة بغية تنفيذها تركز على النمو والتنمية، وتدمج استراتيجيات وخطط العمل التي تم التفاوض بشأنها واعتمادها أثناء مؤتمرات الأمم المتحدة. فمن ريو دي جانيرو الى القاهرة، كان متاحا التوصل الى توافق في الآراء، غير أن ما يفتقد حتى الآن هو توفر الموارد الإضافية الجديدة التي تمكن من تنفيذ القرارات المتخذة. وفي هذا المضمار، يحدونا الأمل بأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، الموقعة في باريس في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لن يعاني من أوجه القصور هذه.

وفي حين أن البلدان النامية تضي بنصيبها من الالتزامات، تتوقف البلدان المتقدمة النمو عن تقديم إسهاماتها. وهذا يؤثر على نحو ملحوظ على مفهوم

مسألة ليبيريا والصومال؛ والحقيقة أنه حتى يفكر في ترك هذين البلدين الشقيقتين لإرادتهما. والسبب المطروح لهذا أنه في بيئة تتسم بالإفراط في الطلب على الموارد المادية والمالية والبشرية، من المستحيل مواصلة التكامل مع زعماء يفضلون الحرب على فقد السلطة التي حتى لم تتحقق فعلا. وحقيقة، أن السلم لا يمكن أن يفرض بالقوة في أي مكان.

إن بوركينافاسو تدرك هذا وتجربه كل يوم، إذ يقوم الرئيس بليز كومبوري - وهو يضع هذا الاقتناع موضع التطبيق - بوساطة على مستوى المنطقة دون الإقليمية، ويسهم بالتالي في الخطة الافريقية الكبرى لتكامل قارتنا الضروري الذي لا غنى عنه.

وبالتالي، يجب السعي دون تأجيل إلى السلم. ومهمة الدبلوماسيين هي العمل على إيجاد شروط صالحة مقبولة.

هل ينبغي لنا - إذن - أن نترك كل تلك المناطق لإرادتها؟ إن الجواب على هذا السؤال سيعرفنا بأنفسنا بقدر أكبر مما يعرفنا بزعماء تلك الأزمات.

وفي آسيا وأمريكا اللاتينية تسير حالات الصراع التي تواجه منظمنا باتجاه يمكن أن يمنحنا أملا معقولا برؤية تسوية في القريب العاجل. ونحن نشجع الكويت والعراق على احترام قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). ونشجع كذلك إجراء الحوار بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا، بالإضافة الى المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن المسألة النووية.

ورحبت بوركينافاسو وأشادت بالتوقيع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على الاتفاق التاريخي بشأن إعلان المبادئ بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين، وكذلك التوقيع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على اتفاق غزة وأريحا. وتحت بوركينافاسو على مواصلة هذه السياسة.

لقد أجريت أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا. وهناك الآن على رأس شعب جنوب افريقيا زعماء انتخبهم بحرية. ومرة أخرى نشيد ببروز الرئيس مانديلا، بالإضافة الى مزايا نائب الرئيس دي كليرك، على تمكّنهما، مع شعب جنوب افريقيا، من

ونأمل أن تتمكن منظمة التجارة العالمية التي أنشئت مؤخرا من الاشتراك في إنشاء نظام متعدد الأطراف للتجارة يقوم على علاقات قابلة للتطبيق وغير تمييزية، وأنه سيأخذ على وجه الخصوص في الاعتبار مصالح البلدان النامية.

وعلى أساس من الاهتمام بتحقيق استقلال الاقتصاد العالمي ودمجه، فإن إمكانية الوصول إلى الموارد والأسواق والتكنولوجيا، والمساعدة التفضيلية وتدابير التعويض يجب أن تكون متاحة أمام البلدان النامية. وينبغي لروح هذا الشكل الجديد ألا يكون دافعها الإحسان وإنما الوعي بأن بعض التدابير يجب أن تتخذ لكفالة أن يجري تطور العالم في إطار الشراكة والتضامن على نحو منسجم. وهذا في مصلحة الجميع.

ولذلك ينبغي لمؤتمر القمة العالمية القادم للتنمية الاجتماعية أن يؤكد على حاجات الإنسان وأن يجعله محور التنمية والتعاون الدولي لدى وضع الأهداف والالتزامات المحددة التي سنضطلع بها. وكذلك أيضا إن المؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بيجين سيتعين عليه مواصلة ذلك العمل المتمثل بالكثيف الذي بدئ في القاهرة خلال المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية: أي المرأة، وهي أفضل عناصر التنمية.

منذ نصف عقد من السنوات، ما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشارك في سلسلة من المؤتمرات التي تتوجت بالاعتراف بالحقائق التالية: إن الحق في التنمية حق قائم. ويجب أن يتجسد في الواقع. وإنه جزء من حقوق الإنسان. إن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في مناخ السلم، والسلم نفسه لا يمكن صونه إلا من خلال التنمية. ولذلك، هناك ترابط بين الديمقراطية والتنمية.

لقد أكد الممثلون الذين تكلموا، الواحد بعد الآخر، على دور الأمم المتحدة. إن المنظمة هي الأداة المتعددة الأطراف الأكثر قيمة المتاحة للأمم. ومن المهم أن توفر لها الوسائل للوفاء بتموحياتها ومشاريعنا.

إن ظروف الحياة قد اضطرتنا إلى أن نكرس أنفسنا لإيجاد حلول للمشاكل الملحة التي تهدد حياة البشر. إن عمليات حفظ السلم تواجه حاليا تعقيدات وصعوبات لم يسبق لها مثيل. ونحن نحیی ونشكر الدول الـ ٧٣ التي تقدم أبناءها ومواردها لغرض اطفاء

الشراكة العالمية وتنفيذها، التي أُشيد بها كثيرا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وفيما يتصل باستخدام النتائج التي تسفر عنها هذه المؤتمرات، نخشى أن هذه المؤتمرات لم تُفهم إلا في إطار موضوعاتها دون مراعاة التنمية. فإذا كانت هذه التعقيبات قاسية، فإن الواقع أشد قساوة منها.

فالمشاكل تتراكم بينما تجف الموارد المالية. فاستئصال الفقر، في هذا السياق، سيكون من الصعب تحقيقه وستكون احتمالات النجاح أقل. فالالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي فيها لأغراض المساعدة العامة من أجل التنمية لم يحترم دوما، باستثناء القليل.

إن إفريقيا، أكثر من أية قارة أخرى، تعيش حالة حرجة والأمم المتحدة اعترفت بذلك. ومع ذلك، فمنذ بدء برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا، وصولا إلى الخطوة الجديدة لتنمية إفريقيا في التسعينات المعتمدة في ١٩٩١، لم يحدث أي شيء ملموس من شأنه أن يضمن شكلا ملموسا على التزام المجتمع الدولي.

فعلى مدار السنوات العشر الأخيرة، جرت مناقشة الديون الإفريقية إلى ما لا نهاية، دون أن تنخفض أو تلغى إلى حد من المحتمل أن يتيح لإفريقيا أن تطلق اقتصادها من جديد وتنظم أسواقها. وقام العديد من شركائنا ببذل الجهود، ونحن نلاحظ القرار الذي اتخذته مجموعة الدول السبع في نابولي بتوسيع نطاق شروط ترينيداد لتشمل البلدان الإفريقية العاملة.

وإذا كانت هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها غير كافية في إطار يزيد فيه، كما قلت من قبل، تدهور معدلات التبادل التجاري وفقدان الأسواق التفضيلية عبء الدين. ولذلك نؤيد جهود الأمين العام الهادفة إلى إنشاء صندوق للتنوع الاقتصادي، وندعو شركاء إفريقيا إلى الاضطلاع بدور نشط وإيجابي في مجال إنشاء هذا الصندوق.

إن التوقيع على اتفاقات جولة أوروغواي في مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤ قد فتح فصلا جديدا في علاقات التجارة الدولية، ووطد، بشكل أو بآخر، تهميش إفريقيا، الذي اتضح بجلاء خلال المفاوضات.

مواطني غينيا وهو تعبير مناسب عن الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في قارة إفريقيا. وأنا مقتنع بأن حكمتكم وخصالكم بصفتكم دبلوماسيا محنكا وقديرا ستضمن النجاح لعملنا. ووفدي يؤكد لكم دعمه الكامل.

كما أود أن أهنئ سلفكم، السيد صمويل انساني، ممثل غيانا الذي أدار أعمال الدورة الثامنة والأربعين بأسلوب بارع ماهر.

كما أود أن أحيي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، تحية هو جدير بها كل الجدارة على الجهود الدؤوبة التي يبذلها والتصميم الذي يبديه منذ انتخابه لتحقيق الأهداف النبيلة المناطة بالأمم المتحدة. وإن تفانيه للسلم وتشجيعه التعاون الدولي في وقت يتسم بتغييرات معقدة كثيرة يضمنان انتصار المنظمة على التحديات التي تواجهها البشرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد التني (السودان).

وترحب حكومتني بعودة جنوب إفريقيا بعد طول انتظار إلى منظمنا بعد القضاء على الفصل العنصري وإجراء أول انتخابات تعددية متعددة الأجناس.

تعقد الدورة التاسعة والأربعون في وقت مناسب جدا لتعزيز العلاقات الدولية وذلك بفضل الحوار البناء. ومع ذلك تبين نظرة سريعة إلى المسرح الدولي أننا ما زلنا أبعد ما نكون عن المثل الأعلى للسلم. والواقع إنه بمجرد أن دقت أجراس السلم معلنة نهاية الحرب الباردة استيقظت من رقادها الأرواح الشريرة. والقادة العسكريون يثيرون التوتر في كل مكان وينزلون المصائب بالضحايا الأبرياء وخصوصا المسنين والنساء والأطفال.

وفي ليبيريا ورواندا والصومال والبوسنة وأفغانستان وأنغولا - على سبيل ذكر بعض البلدان فقط - يستمر القتل والاغتصاب والتدمير. ونحن جميعا قلقون لكن يبدو أننا جميعا بلا حول ولا قوة.

ومن المؤسف أن معظم هذه المأساة تجري في إفريقيا، وهي قارة أثقلت عليها إثقالا شديدا الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والهجرة الإجبارية. ويعتقد وفدي أن المجتمع الدولي برمته، وهذه المنظمة

النيران التي تشعلها في جميع أنحاء العالم عناد البشر وجنودهم.

وبصرف النظر عن مسألة الإلحاح، هناك أولويات. وهذه الأولويات إذا ما فُهمت وعُولجت فإن الحالات الطارئة في الغد وما بعد الغد سوف تخف حدتها، وسوف نقترّب إلى تحقيق عالم أكثر استقرارا وأقل ظلما وأكثر انسجاما.

واستعراض منظومة الأمم المتحدة - دور وطبيعة ومكان كل من مجلس الأمن والجمعية العامة - من إحدى الأولويات الملحة التي ينبغي تناولها حتى لا نلحق الضرر بالمستقبل. إننا إذا تجنبنا الديمقراطية في أداء الأمم المتحدة وأنشطتها فسيصبح من الأصعب أكثر من أي وقت مضى أن نتمنى أن نحقق الديمقراطية في العالم.

بعد عام سنحتفل بالعيد الخمسين لإنشاء هذه المنظمة. إن مشاكل كثيرة ومعقدة ومتشعبة ومتزامنة تنهال بلا هوادة على المجتمعات وعلى الطبيعة. ولا يمكن للبشرية أن تواجه هذه التحديات والصعوبات إلا إذا توخّت وقبلت تكاملنا وتكافلنا. إن تلك المبادرة وذلك الزخم من شأنهما تجديد ارتباطنا بالمثل العليا التي أعلنت قبل ٤٩ عاما في الوثيقة الموقعة في سان فرانسيسكو، التي نسميها ميثاق الأمم المتحدة.

لنكن إذن منظمة للأمم متحدة حقا. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سادت روح العدالة والسلام والتضامن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية غينيا، صاحب السعادة السيد كوزو زومانيغوي.

السيد زومانيغوي (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتكلّم للمرة الأولى في الجمعية العامة وأن أنقل إلى أعضائها التحيات الحارة لجمهورية غينيا، شعبا وحكومة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم، سيدي، عن التهاني القلبية بمناسبة انتخابكم الباهر لمنصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنه لشرف لبلدكم، كوت ديفوار، ولنا

لقد كانت الأحداث المأساوية التي عصفت بالحياة السياسية في هايتي طوال ثلاثة أعوام محط انتباه المجتمع الدولي. وتأمل حكومتي أن يتسنى بفضل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إنهاء هذه الأزمة وتخفيف معاناة شعب هايتي عن طريق استعادة الديمقراطية.

إن التقدم الرائع المحرز عن طريق المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة يؤكد بجلاء تصميم الدول الأعضاء على حماية كوكبنا من شبح التدمير. لكن لا تزال هناك مخاطر كثيرة تعرقل جهودنا من أجل تحقيق الأمن الجماعي المنطوي كذلك على مشاكل وثيقة الصلة به هي مشاكل التنمية والبيئة وحقوق الإنسان. وفي بعض المناطق الحساسة من العالم. يضيف الاتجار بالأسلحة التقليدية واستخدامها المتكرر في الصراعات، إلى جانب الاتجار بالمواد النووية ورغبة بعض البلدان في امتلاك الأسلحة النووية، إلى مسؤوليات منظماتنا، ويستدعي تطبيق تدابير تحقق صارمة. وينبغي أن تتضمن الأهداف المنشودة في هذا الميدان حظر التجارب النووية، والنهوض بإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي أو خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم.

في هذا الاستعراض الموجز لبعض القضايا العالمية الكبرى، أود أن أؤكد على أهمية عمليات حفظ السلام. وأرى من المفيد أن نعيد التفكير في المشاكل التي تثيرها هذه العمليات، وهي عمليات يبدو في أحيان كثيرة جداً أن دوافعها وإجراءات تنفيذها تنطوي على الكيل بمعياريين مختلفين. ونرى أنه لإعطاء هذه العمليات الشرعية والفعالية المرغوبتين، ينبغي أن تكون موضع تنسيق وحوار تشارك فيهما جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأن الأمن الجماعي يخص جميع أمم العالم، كبيرها وصغيرها على حد سواء.

إن اهتمام افريقيا الشديد بالبحث عن السبل والوسائل اللازمة لكفالة السلم والأمن والاستقرار في قارتنا يتجلى في آلية منع حدوث الصراعات وتسويتها وإدارتها التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية. هذه الآلية تعمل بالفعل، وهي تعالج جميع أشكال الأزمات التي قد تهدد جهود الشعوب الإفريقية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أنشئ صندوق

بوجه خاص، ينبغي أن يعملوا بقدر أكبر من الحزم والوحدة من أجل وضع حد لهذه الحالة المأساوية.

وعلى مدى خمس سنوات حتى الآن، أغرق الصراع بين الأشقاء ليبريا في خضم من الفوضى والخراب. إن الآثار التدميرية لهذا الصراع على البلدان المجاورة قد أصبحت لا تطاق. وعلى الرغم من جهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا، ومنظمة الوحدة الإفريقية والمجتمع الدولي بغية كفالة التنفيذ الفعال لخطط السلم العديدة، وآخرها أكوسومبو، خطة غانا، لا تزال الأزمة مستمرة. وتتوجه حكومتي بنداء عاجل للمجتمع الدولي بزيادة اهتمامه بمسألة إيجاد حل نهائي لهذا الصراع.

إن مناطق أخرى من العالم تعاني أيضاً من صعوبات مماثلة تهدد السلم والأمن الدوليين. وحكومة غينيا تشجع الأمم المتحدة على مواصلة جهودها من أجل استعادة السلم وحث الأطراف في شتى الصراعات على التحلي بالحكمة واختيار الحوار.

وأفكر بوجه خاص في الحالة في الشرق الأوسط والحالة في شبه جزيرة كوريا. ومرة أخرى، إن تحقيق شروط السلم الدائم رهن باتخاذ نهج سياسي صحيح يأخذ بعين الاعتبار القيم المحددة للأطراف المعنية والاحتياجات السياسية والمادية للسكان.

وأرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت في الشرق الأوسط، المتمثلة في اتفاق السلام المبرم في واشنطن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك في الاتفاق المبرم بين إسرائيل والأردن. هذان الاتفاقان يشكلان من عدة جوانب، معالم هامة في سبيل الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وهما يزودانا بالأمل في قيام سلم دائم وشامل في تلك المنطقة.

وبالمثل، فإن حكومة غينيا تشجع الدولتين الكوريتين على مواصلة جهودهما من أجل التوحيد السلمي لوطنهما المشترك. ولدي أمل كبير في أن تحفز المفاوضات الجارية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الطرفين على مواصلة الحوار لإيجاد حل سلمي للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتحسين العلاقات بين البلدين.

النير. ولن نتمكن من كفالة السلم الدائم وتعزيز وحدة الأمم واستقرارها إلا بالحوار والتسامح والقضاء على الفقر في جميع أرجاء العالم.

وفي هذا الشأن نود أن نؤكد على أهمية تقرير الأمين العام "خطة للتنمية". إن إبراز هذه الوثيقة للجوانب العديدة للتنمية وصلتها بالسلم والبيئة والأمن الدولي وحقوق الإنسان، يجعلها مرجعا نعتد عليه في بحثنا عن الحلول للعديد من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية. وهي بذلك قد أثرت مناقشتنا حول التنمية المستدامة.

إن حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتلبية احتياجات البشر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، أمور تدخل في صميم اهتمامات بلادي. وقد رحب وفدي بعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ونأمل أن يتيح عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن، فرصة للنظر بتعمق في جوانب أخرى معقدة من هذا الموضوع الهام.

لقد اضطلعنا في بلادي، جمهورية غينيا، ببرنامج طموح لإعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وستكتمل تماما أثناء الربع الأخير من هذا العام عملية إقامة المؤسسات الديمقراطية والليبرالية وذلك بعقد انتخابات الهيئة التشريعية. وفي أدائنا لثمن التحرير السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، نحتاج، فضلا عن المساعدة المالية الكبيرة، الى قدر كبير من المؤازرة والتفهم من جانب المجتمع الدولي بأسره.

إن الدول الأعضاء تستعد الآن للاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة. وهذا الحدث الهام يهيئ فرصة لنا جميعا لنتذكر الظروف المتميزة للغاية التي أدت إلى مولد منظمنا وأن نشيد عن جدارة بعمل الآباء المؤسسين.

وبلدي يبذل جهودا كبيرة استعدادا لهذا الحدث الجليل، وقد أنشئت لجنة تنظيمية وطنية لهذا الغرض.

إن المشاكل الدولية الخطيرة التي أشرت إليها لتوي هي مقياس لعظم التحديات التي يواجهها الجنس البشري، بالإضافة إلى المسؤوليات التي تقع على عاتق

السلم لتقديم الدعم المالي للأعمال التي تقوم بها هذه الآلية.

في حين نقدر جهود الأمم المتحدة المبذولة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نلاحظ مع الأسف الافتقار إلى أية نتائج ملموسة بصدد تنفيذ التدابير المعتمدة. ويقلقنا أن نرى اليوم أن أوجه عدم التكافؤ في التجارة الدولية أضحت أسوأ مما كانت، وأن خدمة الديون تشكل عبئا على الموارد الشحيحة التي يتم الحصول عليها نتيجة للتكييف الهيكلي مما يقتضي اتخاذ إجراءات جسورة. وفضلا عن ذلك، فإن أعباء المديونية تبطل أثر تعبئة التمويل لصادرات السلع الأساسية التي تقل قيمتها باستمرار بسبب معدلات التبادل التجاري غير المنصفة.

ويرى وفدي أنه لن تتحقق التنمية إذا لم تحدث زيادة في الدخل من السلع الأساسية التي لا تتحكم الدول النامية بأسعارها لسوء الحظ. وإن السعي وراء الرخاء يمكن أن يشكل خطرا، لأنه يولد تدفق هجرة قويا من الجنوب إلى الشمال.

وعلى الرغم من التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية التي أدخلتها دولنا لحفز المبادرات الخاصة والحركات التعاونية ولتحسين ظروف المعيشة، مازالت القارة الأفريقية تشهد أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل. وإلى هذه الصورة الحرجة يجب أن نضيف تجدد ظهور المشاكل الاجتماعية، كانهراف الأحداث، والاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات، والبطالة، وانتشار وباء الإيدز، والآثار الوبيلة للجفاف المستمر وغيره من الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، نؤيد التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي الذي عقد في طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، يحث وفدي المجتمع الدولي على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم قدرا أكبر من الدعم للجهود الحميدة التي تبذلها البلدان الأفريقية في إطار سياسات الإنعاش الاقتصادي التي تنتهجها، وفقا للمادة ٥٥ من الميثاق.

لا يمكن أن يقتصر مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي وحده. فيجب بالضرورة أن يأخذ في اعتباره البعدين الاجتماعي والثقافي. وما دام البعض يخشون من تقدم الآخرين، فإن أسطورة "سيسفوس" ستسود وسيظل جزء من كوكبنا إلى الأبد رازحا تحت

يجعل الحالة الدولية غير مستقرة وهشة. وعليه، يبدو واضحا أنه سيكون من الصعب التوصل إلى نظام عالمي جديد يسوده سلم حقيقي، وتستفيد منه جميع الشعوب والأمم، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، غنيها وفقيرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي هذا الأمر مزيدا من التفكير، وأن يوحد صفوفه لبناء عهد جديد من السلم والعدالة، عهد طالما تطلعت إليه شعوب العالم.

ففي أوروبا، لا تزال الحالة السائدة في جمهورية البوسنة والهرسك متوترة. وما زالت هناك مخاطرة بنشوب مصادمات عسكرية جديدة بين مختلف الأطراف. ونرى أن أطراف هذا الصراع الأليم ينبغي أن تتحلّى بالحكمة، وبالواقعية قبل كل شيء، بأن تبرم بأسرع ما يمكن تسوية سياسية عادلة ومنصفة، وبهذا تسهم في إقرار السلم في ذلك البلد وفي المنطقة بأسرها.

أما في إفريقيا، فبعد سنوات طويلة من جهود بذلت داخل الأمم المتحدة وخارجها، نالت جمهورية جنوب إفريقيا حريتها أخيرا. وبروح المصالحة الوطنية استطاعت الأطراف المعنية أن تتوصل إلى تفاهم، وأن تتعاون في بناء جنوب إفريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العنصرية. وما زلنا على اعتقادنا بأن شعب جنوب إفريقيا، تحت قيادة الرئيس نيلسون مانديلا الحكيمة، سيثبت أنه ند لمهمة التغلب على العقبات التي تواجهه والشروع في التنمية الاقتصادية لوطنه الحبيب.

وفي إفريقيا أيضا، شهدنا في رواندا سفك دماء لم يسبق له مثيل، وحكومة لاو وشعبها يدينان بقوة المذبحة البشعة التي وصفت بأنها جريمة إبادة جماعية استهدفت سكانا أبرياء، ونطالب أطراف الصراع باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تكرار حدوث هذه الجرائم غير المقبولة إلى الأبد.

وفي منطقة الكاريبي، يتابع العالم عن كثب الحالة الإنسانية المقلقة السائدة هناك. ونرى أنه ينبغي الاهتمام إلى حل سياسي لهذه الحالة المعقدة، عن طريق الحوار الصادق بين الأطراف المعنية مباشرة. وتوقيع البلاغ المشترك الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عن جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن حسم مشكلة هجرة الكوبيين الجماعية - الناجمة

الأمم المتحدة. صحيح أن منظمنا اكتسبت هبة لا ينكرها أحد بسبب تزايد أعبائها في إدارة شؤون العالم، ولكنها، لكي تصبح أكثر فعالية، تحتاج إلى عملية لإعادة التشكيل والتنشيط. وهذا ينطبق على مجلس الأمن وعلى الهيئات الرئيسية الأخرى.

ويجب أن تقوم الإصلاحات على مبدأ المساواة بين الأعضاء، وأن تعكس توازنا في عملية صنع القرار بين مختلف هيئات المنظومة. هذا ما نحتاجه لكي تنجح الأمم المتحدة في رسالتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين والنهوض باقتصاد عالمي متوازن.

ومن هذا التطور سيبزغ النظام الدولي الجديد الذي يخلو من أي غموض أو تهديدات بعدم الاستقرار، والذي مازال في طور التكوين.

الرئيس: والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سعادة السيد سومسافات لنغسافاد.

السيد لنغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أولا، يسرني أن أتوجه للرئيس بأحر تهانتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن سعة خبرته ومعرفته بالشؤون الدولية وما يعرف به من حكمة وصبر خير ضمان للنجاح في المهام الصعبة العديدة الموكولة إلى هذه الدورة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير لي للسيد بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمتنا، على الجهود المحمودة التي يبذلها في خدمة السلم والتنمية العالميين. وإدراكا منا لجسامة العبء الملقى على عاتقه في هذا الزمن المعقد وسريع التغير، نتمنى له كل النجاح في تأدية واجباته السامية.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت مازالت فيه حالة العالم تمر بتغيرات شديدة التعقد. وحقيقي أن نهاية عصر الاستقطاب الثنائي فتحت الباب أمام الحوار والتعاون بين الدول، ولكنها لم تؤذن ببداية عهد من السلام يحتاجه العالم أشد الحاجة، كيما يشيد اقتصادا عالميا سليما. ففي بعض مناطق أوروبا وإفريقيا وآسيا مازالت تستعر صراعات دينية وإثنية وقبلية وحدودية، معظمها يتخذ أبعادا مضجعة، مما

أهمية تلك المنطقة، ينبغي أن تبذل كل الجهود من أجل أن تصبح تلك المنطقة الحساسة من العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن الضروري، لصالح السلم والاستقرار والتعاون في تلك المنطقة وفي العالم أيضاً، أن تبدي جميع الأطراف المعنية التفهم والثقة المتبادلة من أجل إيجاد حل سلمي للقضايا المعلقة بينها.

وفي جنوب شرقي آسيا، اكتسبت حقبة جديدة من التعاون في مجالات ذات الاهتمام المشترك فيما بين بلدان المنطقة زخماً جديداً متنامياً. وان افتتاح جسر الصداقة بين لاو وتايلند عبر الميكونغ، في نيسان/أبريل، والذي بني بالمساعدة المالية والتعاون من حكومة وشعب استراليا، حدث بارز بصفة خاصة بالنسبة للاو وتايلند واستراليا، بالإضافة الى بلدان المنطقة الأخرى، في جهودنا لزيادة تعزيز التعاون الاقليمي في مجالات مختلفة. وبالإضافة الى ذلك، إن رؤساء الدول أو الحكومات لبلداننا كانوا دوماً يتبادلون الزيارات بغية توسيع وتعميق الصداقة والتعاون في ميادين التعاون المكثفة والثمرة. وإن مشاركة بلدي، مرة أخرى، في الجلسة الوزارية لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) في تموز/يوليه في بانكوك، تايلند، تبين مرة أخرى رغبتنا المخلصة في التعاون في جميع المجالات الممكنة مع بلدان الآسيان، مستجيبين بذلك للرغبات والطموحات العميقة لشعوب المنطقة والعالم.

ولا تزال الحالة الحاضرة في مملكة كمبوديا موضع اهتمام رئيسي من جانب العالم. وان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باعتبارها جارة مباشرة لها، يراودها وطيد الأمل في أن يتمكن الشعب الكمبودي من العيش في السلم، في مناخ من الوفاق الوطني وأن يعمل على إعادة بناء وطنه، مما سيسهم في تعزيز السلم والتعاون في المنطقة. ومن أجل هذا الغرض، نؤيد بالكامل مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة الكمبودية، تحت قيادة سمو الأمير نوردوم - راناريد، وسعادة السيد هن سن.

وفي ميانمار، وقع حدث جديد هام. إن الجهود من أجل الوفاق الوطني وبدء التعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي بدأت الآن تحقق ثمارها الأولية، مدعمة بذلك الاستقرار في ذلك البلد.

عن قيود اقتصادية مفروضة من الخارج دامت طوال أكثر من ٣٠ عاماً - لهو برهان واضح على ذلك. وذلك الاتفاق الذي جاء ثمرة مفاوضات طويلة وشاقة بين الطرفين يشكل خطوة هامة أولى في سبيل تسوية خلافاتهما، خطوة ينبغي أن تسهم في تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة.

وفي هايتي، وبسبب مشاعر العداء القوية المحتملة بين أشياع النظام العسكري والمتعاطفين مع الرئيس أريستيد، مازال الوضع السياسي هشاً ومعقداً. وتحقيقاً للمصلحة العليا للأمة الهايتية، نعتقد أن الوقت قد حان لأن تتحلى الأطراف المعنية بأقصى درجات الحكمة، وأن تشرع في مهمة التعمير الاقتصادي لوطنها الحبيب.

وفي الشرق الأوسط، إن السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي المؤقت التي أنشئت في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفقاً لإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، والموقع في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت إيذاناً بمرحلة جديدة في عملية البحث عن تسوية شاملة عادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي. ونحن نرحب بهذه الخطوة الجديدة والحاسمة، ونرجو أن تفعل أطراف الصراع كل ما بوسعها للتوصل الى تسوية شاملة عادلة ومشرفة للجميع، في إطار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣)، والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

وفي غرب آسيا، لا تزال أفغانستان، رغم الجهود التي لا حصر لها والتي بذلت من أجل التسوية السلمية للصراع، مسرحاً لحرب أهلية دموية. وإننا نوجه نداء الى الأطراف المعنية مباشرة، انسجاماً مع البيان الأخير الموجه من جانب رئيس مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، بأن توقف أعمالها العدائية، وأن تحقق الوفاق الوطني وأن تبدأ العملية الصعبة المتمثلة في إعادة تعمير وطنها المدمر.

وفي شبه الجزيرة الكورية، بعد شهور من الشك استؤنف الحوار بين الأطراف المعنية في نهاية المطاف. وإننا نشجع بحرارة ذلك الحوار ويرحب وفد لاو باختتام الاتفاق الموقع في جنيف في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب

وإن المسألة المتصلة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لا تزال مسألة تشغل العالم. وإن حكومة لاو، إدراكا منها للأثار المأساوية التي يمكن أن تنجم عن هذا، قد اتخذت تدابير حازمة لتشجيع السكان على التخلي التدريجي عن زراعة محصول الخشخاش ولاختيار محاصيل بديلة أخرى، وقد أنشأت وحدة خاصة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وأقامت التعاون مع البلدان المجاورة من أجل تقديم إسهامها في مكافحة الدولية لهذه الآفة. وإننا كجزء من هذه الجهود وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي قد طورنا في هذه السنة برنامجا شاملا من أجل مكافحة المخدرات. وذلك البرنامج، الذي تبلغ تكاليفه ٣٥ مليون دولار، يتكون من وضع ١٦ مشروعا، بما فيها تعزيز إدارة مكافحة المخدرات، وخفض العرض منها من خلال القضاء على محصول الخشخاش واستراتيجية للعلاج وإعادة التأهيل، وإنشاء وحدة خاصة للتحقيق. ونأمل في أن تتمكن بمساعدة وتعاون المجتمع الدولي من تحقيق الهدف الذي حددناه.

إن النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها مسألة هامة وحساسة. إن هذه الحقوق، التي تعتبر عالمية بإجماع الآراء، والتي تكون لها دوما آثار تاريخية، وثقافية ودينية، متكافئة ولا يمكن فصلها. وبذلك الملاحظة، نرحب بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان ونأمل في أن يقوم المفوض السامي بفعالية بتحمل وظائفه المتسمة بالمسؤولية والمناطة به.

يوجد العالم في بيئة سياسية دولية يخيم عليها الشك. وفي ذلك السياق يجب أن تلعب الأمم المتحدة، وهي المحفل المتعدد الأطراف العالمي الوحيد، دورا حيويا تقوم به. وفي وسعها أن توفر الإطار اللازم للتعاون، والحوار فيما بين الدول وصيانة السلم والأمن الدوليين، مستندة إلى مقاصد ومبادئ ميثاقها.

وبغية الاضطلاع بمهمتها النبيلة بطريقة فعالة في هذا العهد الجديد، يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد هيكلة نفسها، وأن تضيف الأسلوب الديمقراطي على أعمالها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تولي الأمم المتحدة أولوية قصوى لبرنامج عمل بشأن التنمية يكون إطارا للنهوض بالنمو والتنمية الاقتصادية في جميع أرجاء العالم. وإننا نرى أنه ينبغي لأي برنامج عمل بشأن

وإننا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نلاحظ، لحسن الحظ، أن أداءنا الاقتصادي بصفة عامة كان جيدا. وفي المتوسط كان النمو الاقتصادي السنوي في الثلاث سنوات الماضية يتراوح فيما بين ٦ و ٧ في المائة بالأرقام الحقيقية. ولم تتجاوز نسبة التضخم ١٠ في المائة في السنة ولا تزال أسعار الصرف مستقرة بصفة عامة. ومما لا يقل أهمية أن الاستثمارات الأجنبية قد ازدادت زيادة كبيرة. وفي الوقت الحاضر، تبذل حكومة لاو جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف الواردة في استراتيجيتها الانمائية الاقتصادية الاجتماعية من الآن حتى سنة ٢٠٠٠.

لقد اعتبرت تلك الاستراتيجية التي قدمت الى جلسة الطاولة المستديرة الخامسة، المنظمة صراحة من أجل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في جنيف في حزيران/يونيه الماضي، وبمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة واقعية وجديرة بالثقة وقد تلقت دعما واسعا النطاق من جانب المشاركين. وبالنسبة عن لاو حكومة وشعبا أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا المخلص للبلدان الصديقة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على المساعدة التي قدمتها لنا في الماضي في جهودنا الرامية الى التنمية الوطنية ونأمل في أن نتتمكن من مواصلة الاستفادة من تلك المساعدة في الميادين المختلفة.

لا يزال الاقتصاد العالمي، الذي لم يتحسن بعد، يواجه مستقبلا غير مضمون. فهو يعاني أيضا من مشاكل هيكلية خطيرة، بسبب الكساد والاختلالات. ولا تتردد البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ تدابير معينة تتعارض مع المصالح المشروعة للبلدان النامية. ومن المهم، بالنظر الى تكافل الاقتصاد العالمي، أن تتعهد البلدان المتقدمة النمو بالتعاون مع البلدان النامية لاستعادة الاقتصاد وتعزيز التنمية لصالح الجميع. وفي هذا المقام، من المهم أن تفي وفاء كاملا بالتزاماتها التي تعهدت بها تعزيزا للتعاون الدولي كما وردت في قرارات الجمعية العامة، بصفة خاصة، والإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي، وخصوصا إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وقرارات المؤتمرات التي أعقبتها.

وتسعى الحكومة الديمقراطية، عن طريق النهوض بالديمقراطية وتعزيز مؤسسات حكم القانون، الى ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل البلاد. بيد أن ألبانيا لا تزال أفقر بلد في القارة الأوروبية، وهي تواجه مجموعة من الصعوبات الاقتصادية. وتمسكنا منها بانتهاج سياسة اقتصادية قائمة على العلاج بالصدمة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي - تقوم الحكومة بتنفيذ سلسلة من البرامج القصيرة والمتوسطة الأجل التي تعطي زخما كبيرا للمبادرات الفردية الحرة. ففي غضون عامين، أصبحت الزراعة والأراضي والشقق والنقل والخدمات والتجارة وحوالي ٥٠٠ ٢ من المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ملكا للقطاع الخاص. وانخفضت معدلات التضخم السنوي من ٤٠٠ في المائة الى أقل من ٣٠ في المائة؛ وأصبحت العملة مستقرة وقابلة عمليا للتحويل؛ والانتاج مستمر في الازدياد. وفي عام ١٩٩٣، حققت ألبانيا معدل نمو بلغ ١١ في المائة، وهو أعلى معدل للنمو في أوروبا. والاستثمارات الأجنبية مستمرة بدورها في الازدياد.

وفي الشهور المقبلة سنتابع مسيرتنا قدما دون إضافة للوقت. وأول الأهداف المنشودة في مجال التشريعات الموافقة على قانون العقوبات الجديد، وعلى قانون الاجراءات الجزائية، وعلى الدستور، وكلها تلي أرفع المعايير الأوروبية. وسنحاول أيضا زيادة التعاون مع المنظمات الدولية المختلفة، وعلى وجه الخصوص وكالات منظومة الأمم المتحدة.

وتعلق ألبانيا أهمية خاصة على تعزيز العلاقات الودية والتعاون مع المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان الصديقة الأخرى في العالم. وان الرئيس بيريشا، رئيس ألبانيا، عازم عزما وطيدا على إقامة هذه العلاقات وتعزيزها بغية التخلص، دفعة واحدة، والى الأبد، من العواقب المريرة المترتبة على ٥٠ سنة من العزلة القاسية التي عانى منها شعبنا. إننا نريد إقامة علاقات ودية، خاصة مع جيراننا، وبذل الجهود كي يعمنا جميعا مناخ حسن التفاهم والتعاون، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة انطلاقا من روح المبادئ الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي. وقد أقمنا هذه العلاقات مع إيطاليا ونحن في طريقنا صوب زيادة تطويرها من كل الجوانب.

التنمية، كيما يتسم بالفعالية، أن يكون عملي المنحى ومستندا الى روح التعاون الدولي الحقيقي والتكافل؛ ويجب أن يراعي، في المقام الأول، المصالح الأساسية المشروعة للبلدان النامية، ولاسيما أقلها نموا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ألبانيا، سعادة السيد ألفريد سريقي.

السيد سريقي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهني السيد إيسي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وأن أتمنى له النجاح الكامل في تنفيذ مهمته النبيلة.

ونحن ندين لسلفه، السفير أنسانالي، بكلمة تقدير استحقها بجدارة على ما أبداه من كفاءة ومهارة رائعتين في رئاسته للدورة الماضية.

إننا نقدر بالغ التقدير الالتزام الراسخ للأمين العام، من موقعه على رأس هذه المنظمة العالمية، بإجراء إصلاحات واسعة فيها وزيادة فعاليتها في جميع المجالات.

بعد انهيار الستار الحديدي في أوروبا، انضمت ألبانيا الى أسرة الأمم الديمقراطية، تاركة وراءها عزلة عميقة ونظاما شموليا. وفي غضون عامين، وبفضل عزم الحكومة الديمقراطية على الاضطلاع بإصلاحات عميقة وعاجلة، اتخذت ألبانيا خطوات هامة في جميع المجالات. فقد تم تغيير مؤسسات الدولة، بالاستفادة من الخبرة الايجابية للدول المتقدمة النمو. وقد تم حل المخابرات، ووضع الجيش تحت سيطرة مدنية، وأدخلت عليه إصلاحات تتمشى مع مقتضيات إقامة مجتمع منزوع السلاح وديمقراطي بمعنى الكلمة. واليوم، تتمتع ألبانيا بقضاء مستقل ومحكمة دستورية تشرف على الطابع الدستوري للقوانين التي يصدرها البرلمان. ويوجد في ألبانيا حاليا أكثر من ٣٠ حزبا سياسيا مسجلا ومئات من المنظمات غير الحكومية وأكثر من ٣٢٠ مجلة وصحيفة يومية، ٩٠ في المائة منها يملكها القطاع الخاص. وفي الوقت الراهن، تمارس الطوائف الدينية في ألبانيا معتقداتها بوثام وتسامح مثاليين، وفقا للتقاليد المتبعة في بلادي على مدى القرون.

المتقدمة النمو بوسعها أن تسهم باستراتيجية كاملة وبرنامج لتشجيع التغييرات الديمقراطية الجذرية في منطقة البلقان بأسرها، على صورة خطة من قبيل خطة مارشال ترمي إلى النهوض بالسلم والديمقراطية والمشاركة في الحضارة العصرية، وبرنامج اقتصادي - سياسي لإعادة تأهيل المنطقة من جميع النواحي.

فالمشاكل القومية والعرقية الموروثة من الماضي، والتخلف من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الجديدة الناجمة عن تغيير الأنظمة أمور لا تزال تسمح للعقليات السياسية القديمة أن تطغى على مسرح العلاقات بين دول البلقان. وهذه العقليات تقاوم التطورات الديمقراطية الحقة، حتى في البلدان التي تصف نفسها بأنها ديمقراطيات عريقة.

وباعتبار البانيا من بلدان البلقان، فهي تجد مدعاة للقلق ازاء الحرب والأزمات التي ألمت بشبه جزيرتنا. ونحن على اقتناع بأن أزمة البلقان الراهنة ترجع في صميمها إلى انبعاث الروح القومية العدوانية التي ترفع لواء التوسع الاقليمي. ولقد دفع انتهاء الحرب الباردة إلى مسرح الأحداث بزبانية السياسة البلقانية القديمة، الذين يسعون وراء إعادة ترسيم الحدود القائمة، وإعادة تمزيق أوصال بعض الدول لمصلحة غيرها. ولقد كانت مقاومة نظام حكم ميلوسيفيتش، بالحرب الدموية لارادة الشعوب في الفكك من أغلال الاتحاد اليوغوسلافي السابق، أول تحد للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، ثم جاء تمزيق أوصال البوسنة والهرسك ليكون أول فصل ينفذ باسم انشاء صربيا الكبرى الباحثة عن الهيمنة، على حساب هذه الجمهورية السابقة من جمهوريات الاتحاد التي هي عضو في الأمم المتحدة وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ففي البلقان اليوم، تسعى الدول التي تعتبر نفسها أشد بأساً وأفضل تسلحاً، لتوسيع أراضيها مستخدمة القوة والحرب لبسط سلطانها. فالتوسع والنزعة العدوانية هما اللذان يمليان سياسة تلك الدول تجاه جيرانها. فيجري تشجيع الانقسامات القومية، أو الكراهية بين الأعراق، أو الخلافات الدينية، وتثار هذه بأساليب مصطنعة، وتحول إلى قضايا كبرى من قضايا السياسة الوطنية والدولية، في محاولة لاختفاء مطالب اقليمية لا أساس لها من الصحة في التاريخ. وفي أعماق ما يسميه السياسيون اليوم "الصراعات العرقية"

ونريد أيضاً أن نرسي على أساس ثابت وطيد ذلك النوع من العلاقات الطيبة والخالية من التوترات الذي لدينا حالياً مع اليونان التي هي البلد البلقاني الوحيد العضو في الاتحاد الأوروبي. ونحن لا نعتبر هذه العلاقات مجرد علاقات ثنائية فحسب وإنما نعتبرها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإمكانية اندماج ألبانيا والبلقان في أوروبا. ويجري حالياً تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون الواسع النطاق مع تركيا وبلغاريا ورومانيا مراعاة لتقليد تاريخي طويل.

وفيما يتعلق بالدولة البلقانية الجديدة، جارتنا الشرقية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، نحن ملتزمون التزاماً راسخاً ببناء علاقات الجوار المثالي معها وبمساعدها على التغلب على صعوباتها الداخلية والخارجية. ونحن على اقتناع بما لسلامتها الاقليمية، واستقرارها الداخلي، والاعتراف بها، وعضويتها في جميع المحافل الدولية، من أهمية حيوية بالنسبة للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة. إن علاقاتنا الطيبة التي لا غنى عنها مع مقدونيا مرتبطة ومتأثرة بوجود سكان من الألبان فيها يحتلون المركز الثاني من حيث العدد بعد المقدونيين. ونحن نعتقد أن التفاهم الإثني السليم بين المقدونيين والألبان، القائم على أساس الاعتراف الواجب بما للألبان من حقوق الإنسان والحقوق الوطنية، أمر لا غنى عنه للحفاظ على الاستقرار الداخلي والازدهار لتلك الجمهورية والمنطقة برمتها.

ونريد العيش بسلام وإقامة علاقات قائمة على حسن الجوار والتعاون المثمر مع الجبل الأسود وصربيا، ولكن هذه العلاقات ستبقى مجمدة ومرتهنة بالحل الشامل للأزمة اليوغوسلافية، ولاسيما التسوية السياسية لمسألة كوسوفو. إن مسألة كوسوفو ليست مجرد قضية احترام حقوق الإنسان لمليونين من السكان الألبان والاعتراف ببضعة حقوق لهم في مجالي التعليم والثقافة. إن هذه المسألة تتعلق بالاعتراف بكيان الحكم الذاتي السياسي للألبان، الذي صوت لصالحه سكان كوسوفو بأسلوب ديمقراطي.

وينبغي لبلغراد أن تدرس هذا الخيار بجدية. إننا نعتبر التعاون والتكامل الاقليميين شرطاً لا غنى عنه لإدماجنا في أوروبا. وما برحنا نبذل جهوداً مستمرة لتعزيز التفاهم مع جيراننا. وبغية تعزيز التغييرات الديمقراطية والاقتصادية في ألبانيا، هناك حاجة إلى توفر الأمن والثقة في البلقان. وفي رأينا أن البلدان

الحكومة الألبانية تصر على جعل رفع الجزاءات عن صربيا امرا متوقفا على تسوية قضية كوسوفو.

وينبغي أن نكون واقعيين، فإن ما حمل بلغراد على أن تعلق وقف تقديم معاونتها للعدوان الصربي في البوسنة وقبولها للرصد الدولي لذلك الاجراء لم يكن النوايا الطيبة لميلوسيفيتش، بل الموقف الاجماعي الذي وقفته الدول الكبرى الممثلة في فريق الاتصال. وفي هذه المناسبة، ينبغي أن نؤكد أن تلك القرارات ايجابية وتلقى ترحيبا. ويتعين عدم النكوص عن هذه الخطوات، لأننا نعتبر كذلك أن مستقبل السلم والاستقرار في البلقان سيتوقف، إلى حد ما، على التسوية العادلة لقضية كوسوفو. فالألبان في كوسوفو محرومون من جميع الحقوق. ذلك أن دعاة النزعة القومية الصربية يرفضون الحوار. أنهم يمتشقون الحسام، ويهددون باستخدام الدبابات؛ وهم يشنون حملات ارهاب بوليسية يومية من قرية إلى قرية، ومن حي إلى آخر. وقد أصررنا، ولا نزال نصر، على اجراء حوار بين مؤسسات كوسوفو الشرعية وقيادتها من ناحية، وبين بلغراد من ناحية أخرى، وذلك بحضور طرف ثالث، حوار يكون موضوعه اعادة المؤسسات الديمقراطية التي تم الغاؤها باستخدام الدبابات، وتحديد مركز ينطوي على الاعتراف بممارسة حق تقرير المصير في اللحظة المناسبة. وتلك هي الطريقة الوحيدة في رأينا للوصول إلى تسوية عامة لأزمة البلقان، التي قد تتصاعد إلى صراعات أوسع مدى من سابقتها ما لم تعالج بالتصميم والشعور بالمسؤولية الواجبين.

إن النزعة القومية اليونانية تشكل، هي الأخرى، تهديدا متعاظما لالباريا والألبان. وهي تسعى، من خلال سلسلة من المناورات، الى عرقلة الاصلاحات في البانيا وزعزعة استقرارها، محاولـة بذلك تعطيل تسوية المسألة الألبانية وجعلها أكثر صعوبة. وتيسيرا لمركز حليفها في الشمال، فإنها تشير مطالب اقليمية ضد البانيا.

إن القومية اليونانية تتصف بالخطورة، لا بسبب ماضيها فحسب، ولكن بسبب تميزها بأنها قومية مهملة إلى حد ما، وذلك بالنظر إلى أن اليونان عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم يوجد اتجاه إلى تجاهلها. وصحيح أن اليونان اليوم، بوصفها عضوا في "الناتو" والاتحاد الأوروبي،

في البلقان، تكمن النزعة القومية العدوانية لأمة تسعى إلى الهيمنة، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، والابادة الجماعية، و "التطهير العرقي" على نطاق ضخم. هذا هو سبب اصرارنا في أحيان كثيرة على أن نؤكد أن أي تسوية تضيي طابع الشرعية على واقع "التطهير العرقي" في البوسنة قد تخلق سابقة خطيرة لمأس جديدة من هذا النوع، بدءا بمنطقة البلقان.

واليوم تهدد النزعتان القوميتان الصربية واليونانية، البلقان تهديدا جديا. فدعاتهما يعتبرون أن انهيار الدكتاتوريات الشيوعية في البلقان قد خلق فراغا يمكنهم استغلاله لتحقيق طموحاتهم القومية.

ومن ثم، فقد شنت القومية الصربية عدوانا في الشمال، وحربا لاقامة صربيا الكبرى وذلك بارتكاب مذبحه بمعنى الكلمة ضد شعب البوسنة ونحن نقرب من نهاية القرن الحالي، وبترسيخ سياسة الفصل العنصري في كوسوفو. لقد تورطت تلك النزعة القومية الصربية في جرائم خطيرة. وفي تقديرنا، أن اصرار المجتمع الدولي، ورفض التسليم بخرق المبادئ التي قبلناها جميعا، هما وحدهما اللذان سيرغمان الصرب في بلغراد، وبيل، وكينين، على التخلي عن الحرب كوسيلة لحل المشاكل. ومن غير المقبول، تقطيع أوصال البوسنة والهرسك، أو ممارسة "التطهير العرقي" على أرضها. لقد ساندنا ولا نزال نساند طلب تلك الجمهورية رفع الحظر المفروض على توريد السلاح اليها، وهو حظر كان - وبغير شك - مصدر تشجيع للمعتدي. وبالمثل، فإننا نساند قرار مجلس الأمن الأخيرين ٩٤١ (١٩٩٤) و ٩٤٢ (١٩٩٤)، اللذين نعتقد أنهما خطوتان في الاتجاه الصحيح نحو وضع حد للأعمال العدوانية في المنطقة. غير أننا نعارض القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي يشكل تنازلا لنظام حكم ميلوسيفيتش ويجعل من تسوية الأزمة اليوغوسلافية، ومن اقرار السلم العام في البلدان، أمرا بعيد المنال.

وأود أن أذكر أن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة قد بدأت في كوسوفو، وأنها مستمرة هناك، وهي أزمة مستحكمة تنطوي على خطر شديد. ولا ينبغي تخفيف الجزاءات الموقعة ضد بلغراد، بل ينبغي تشديدها وتنفيذها باحكام، إذا أردنا ازالة بؤر الأزمة في البوسنة والهرسك، وفي الأراضي المحتلة في كرواتيا، وفي سنجق وفويافودينا، وعلى الأخص في كوسوفو. ان

وتحاول القومية اليونانية تغيير أوضاع نحو ٦٠ ٠٠٠ يوناني يعيشون في جنوب البانيا - وهؤلاء يشكلون طبقا للإحصاء السكاني لسنة ١٩٨٩، نحو ١,٨٥ في المائة من سكان البلد - كوسيلة لزعزعة استقرار البانيا وتحقيق مخططاتها التوسعية. ولهذا الغرض، تبث اليونان دعاية منظمة ذات نبرة قومية وأصولية وذلك عن طريق محطات الاذاعة والمنشورات المسقطه من الجو وتوزيع المواد التي تطالب بجنوب البانيا وتدعو إلى قلب حكومة تيرانا الديمقراطية. وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أوفدت عصابة مسلحة إلى البانيا، حيث قتلت اثنين من أفراد الجيش الألباني، وقد هربت مئات عديدة من الأسلحة النارية إلى قرى الأقلية اليونانية، وجند شباب الأقلية اليونانية وأوفدوا للانتظام في المدارس العسكرية اليونانية دون علم الحكومة الألبانية. أما الحكم الذي أصدرته مؤخرا محكمة البانية ضد خمسة من مواطني البانيا من ذوي الأصل اليوناني لادانتهم بتهمة التواطؤ مع دوائر الأمن السرية اليونانية وإفشاء أسرار عسكرية، وتوزيع الأسلحة وحيازتها بطريقة غير مشروعة، فقد أستغل كذريعة للتنديد بالحكومة الألبانية في جميع المؤسسات والمحافل الدولية، بما فيها هذه الجمعية العامة الموقرة، وذلك لوقف تقديم مساعدة تبلغ ٢٥ مليون وحدة من عملة الاتحاد الأوروبي لالبانيا كما استغل كذريعة لاتخاذ اجراء انتقامي بطرد ٦٠ ٠٠٠ مواطن ألباني، كانوا يعملون بصفة مشروعة في اليونان، وذلك خلال أسابيع معدودة، ولاساعة معاملة هؤلاء وضربهم بل وقتل ستة منهم.

ويسرني ابلاغ الجمعية العامة بأن الأقلية اليونانية في ألبانيا لم تسمح لنفسها بأن تقع فريسة لسياسة التعصب القومي هذه. فقد أعلنت الأقلية اليونانية موقضا هذا صراحة قبل اسبوعين خلال زيارة الرئيس الألباني سالي بريشا لقرى الأقلية اليونانية في جنوب البانيا. وقد حدث هذا كله لأن الأقليات الاثنية في البانيا تعيش في وئام مع الألبان ولا تتعرض لأي معاملة سيئة من الحكومة. وعلى العكس من ذلك، فإن افرادها يتمتعون تدريجيا، بفضل اقامة النظام الديمقراطي بأرفع المعايير المبينة في صكوك الأمم المتحدة ووثيقة كوبنهاغن وغيرها من الاتفاقيات الدولية بشأن الأقليات. وقد أكد صدق ذلك عشرات من المراقبين الأجانب والمتخصصين في شؤون الأقليات الاثنية والبرلمانيين وممثلي المؤسسات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوض السامي

تخضع لرقابة معينة من جانب هاتين المنظمتين، وتعتمد عليهما، وهذا أمر ايجابي. ولكن من الصحيح كذلك أن القومية اليونانية دأبت، خلال السنتين الماضيتين على عرقلة عمل هاتين المؤسساتين عدة مرات وذلك بسبب ضرورة التوصل فيهما إلى توافق في الآراء لاتخاذ القرارات.

واليوم أصبح اتخاذ المواقف وترسيخها بشكل تدريجي في الأوساط اليونانية الرسمية حقيقة مرة. ذلك أن لعبة القوى التي تجري الآن ممارستها في اليونان، تتم، دون شك، من خلال التصويت الحر، ولكنها تتميز عن جميع بلدان أوروبا الغربية باقترانها برفع الشعارات القومية. ولا يمكننا أن ننكر أنه بعد انتهاء هذه اللعبة، ستظهر اليونان الرسمية بوجه أكثر تمسكا بالنزعة القومية المتشددة مما كانت من قبل ولهذا الأسباب، على وجه الدقة، فإن اليونان، مهد الديمقراطية، وجارتنا طوال ألف سنة، قد تحاشت، بل تخلت عن فرصة تولي زمام الدعوة لدمج بلدان منطقة البلقان في أوروبا بعد سقوط الستار الحديدي. وفي الوقت نفسه، أصبحت، من خلال سياستها الرسمية وغير الرسمية، نصيرا مخلصا للقومية الصربية، ليس حرصا على مصالح صربيا، ولكن لخدمة المصالح والطموحات التي تتعشم أن تحققها عن طريق اعادة تشكيل خريطة البلقان.

ونحن لا نعني أن اليونان يمكن مقارنتها بصربيا، لأن هذا لا يتفق مع الواقع. غير أن ما يبعث على القلق الشديد، هو الطابع الرسمي الذي تصطبغ به، بشكل تدريجي، السياسة القومية اليونانية.

لقد كانت الحكومة اليونانية هي التي عرقلت الاعتراف بمقدونيا وفرضت حصارا عليها، متجاهلة حقيقة أن حدودها هي في الوقت نفسه حدود الاتحاد الأوروبي. كما أن النزعة القومية للدول اليونانية هي التي تعوق مساعدة الاتحاد الأوروبي لألبانيا، أفقر البلدان الأوروبية، مما يجعل تنميتها الاقتصادية أكثر صعوبة. وقد طلبت حكومة ميتسوتاكيس رسميا منح الحكم الذاتي لمنطقة ابيروس الشمالية، وهو الاسم الذي يطلقونه على جنوب البانيا؛ كما أعلنت حكومة باباندريو انها أدرجت جنوب بلدنا في خطط الدفاع اليونانية. ويشكل الطابع الرسمي الذي أضفته الحكومة اليونانية على سياستها بشأن "ابيروس الشمالية" تهديدا خطيرا للبلقان.

المستوطنين اليونانيين، الذين لا يزالون مستحوزين عليها حتى الآن مما يناقض القانون المدني الدولي.

وقد كنا، ولا نزال، نقدر أهمية وجود علاقات طيبة مع اليونان، خالية من أي قلق وتوتر، وذلك حرصاً منا على التنمية والسلام والأمن. ولم يتحقق ذلك دائماً، الأمر الذي يرجع للأسباب التي ذكرناها. وقد حاولنا التغلب على الأزمة الحالية في علاقاتنا، التي أثّرت على غير مصلحتنا وارادتنا، وذلك بإجراء حوار سواء بطريق ثنائي أو من خلال الوساطة الدولية. كما أيدت الأقلية اليونانية في البانيا من جانبها بطريقة علنية فكرة الحوار غير المشروط بين الحكومتين. ولسوء الطالع، رفض الجانب اليوناني حتى الآن عقد اجتماع بين وزيري خارجية بلدينا، وهو الاجتماع الذي اقترحه الجانب الألباني كما رفض وساطة الأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة. بل على العكس راح الجانب اليوناني يواصل ممارسة الضغط على الحكومة الألبانية الديمقراطية.

وستواصل الحكومة الألبانية بذل كل جهد للتمسك في سياستها تجاه جاراتها في البلقان بالروح البناءة والسعي إلى السلم، مدركة أن منطقة البلقان، هي حالياً، من أشد بقاع العالم سخونة وخطورة، وأنه لا ينبغي بالتالي أن ينصرف عنها اهتمام المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود التأكيد على أننا نؤيد الرأي الداعي إلى تنقيح الميثاق وهيكل الأمم المتحدة كما نؤيد الجهود الرامية إلى ذلك، لاسيما فيما يخص أجهزة هامة مثل مجلس الأمن، الذي يتخذ قرارات بشأن صون السلم والأمن الدوليين، وذلك بقصد تعزيز فعالية هذه الأجهزة في مواجهة التحديات القائمة حالياً في عالم سريع التغير. وتثير الأزمة التي يمر بها العالم في الوقت الحاضر، بإلحاح، ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الاعادة لتشكيل مجلس الأمن حتى يصبح هذا الجهاز الهام الصانع للقرارات جهازاً تمثيلاً وديمقراطياً بقدر الامكان بل وأن يكون أكثر فعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وأغتتم هذه الفرصة لأكرر ترشيح بلدي لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن عن مجموعة أوروبا الشرقية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ونعتقد أن اعطاء هذا المقعد لألبانيا بعد انقضاء ٤٠ سنة على عضويتها في الأمم المتحدة سينطوي كذلك على تشجيع للبلدان الصغيرة على النهوض بالمسؤولية

للأقليات الاثنية، السيد ماكس فان دير ستويل، فضلاً عن عدة منظمات غير حكومية وصحفيين وغيرهم.

وبفضل انشاء النظام الديمقراطي في البانيا، أصبح أفراد الأقلية اليونانية ممثلين في أجهزة السلطة المحلية أو أصبحوا يتصدرونها كما أنهم ممثلون في البرلمان الألباني ضمن الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة بل حتى في حزب مستقل؛ ونجدهم في جميع مستويات الادارة كوزراء وسفراء وأعضاء في المحكمة العليا وغيرها؛ ويذهبون إلى اليونان بحرية ودون عقبات من جانب الدولة الألبانية؛ وهم يعلمون أو يدرسون بلغتهم الأصلية، وقد هياً قرار اتخذته الحكومة الألبانية مؤخراً مزيداً من الفرص لتوسيع نطاق هذه الامكانية؛ وهم يملكون مدارسهم الخاصة على كافة المستويات، وقد أفرد لهم قسم مستقل للغة اليونانية في جامعة جيروكاسترا ولديهم وسائل الاعلام الجماهيري الخاصة بهم فضلاً عن البرامج الاذاعية والصحافة التي تصدر باللغة اليونانية، وكذلك منظماتهم السياسية والثقافية.

وأعلنت الحكومة الألبانية صراحة أن الأزمة القائمة في علاقاتها مع اليونان لن تؤثر على أية حال في علاقات الوثام القائمة بين الألبان وأفراد الأقلية اليونانية في البانيا.

ومن ناحية أخرى، ندعو الحكومة اليونانية إلى تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأقليات الاثنية. ولا يمكنها التنصل من مسؤولياتها باتخاذ موقف الانكار غير المعقول لوجود أقليات قومية في اليونان. وكيف يمكن للأقليات التركية والمقدونية والألبانية أن تختفي من اليونان بين ليلة وضحاها؟ وينبغي للحكومة اليونانية أن تضع حداً للمناخ الخانق الذي يمنع هذه الأقليات من تأكيد هويتها الوطنية الخاصة.

وكيف يمكن للحكومة اليونانية أن تنسى مذبحة ١٩٤٤-١٩٤٥ التي تعرض لها الأهالي من الألبان في تشاميريا، حيث طعن آلاف عديدة منهم حتى الموت أو قتلوا بالأسلحة النارية على أيدي القوميين المتعصبين اليونانيين. وكان مصير بعض الذين أفلتوا أحياء، من المسنين والأطفال، الطرد إلى البانيا وإلى تركيا، مما خلق مأساة حقيقة تتمثل في تشتيت الأسر، في حين اغتصبت أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم الأخرى على يد

الرئيس: اسمحوا لي، قبل توجيهه الدعوة الى الممثلين الراغبين في التكلم لممارسة حق الرد، أن اذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى لممارسة حق الرد محدودة بعشر دقائق بالنسبة للمداخلة الاولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن يدلي بها الوفد من مقعده.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لن يندهش وزير خارجية باكستان لأن البيان الذي ألقاه اليوم قد اضطر الهند الى الرد. إن الهند بالنسبة لباكستان، على نحو ما تجلى هذا الصباح، كالهاجس المتسلط. وبالنسبة للهند، تعد تشنجات باكستان الهستيرية مجرد إلهاء غير مستساغ. ولا نريد أن تسيء باكستان استغلال ثقة الجمعية العامة بقدر ما أساءت استغلال صبرها، ولذلك أود تسجيل بعض الحقائق رسمياً.

أولاً، ان عرضنا بشأن الحوار قائم، وإذا ما استجابت باكستان له فإننا لن نحتاج الى طرف ثالث سواء بصفة وسيط أو ميسر أو حكم. لقد رفضت باكستان إجراء محادثات وهي تحاول خلق انطباع بأن النهج الثنائي لم ينجح أبداً وأن التهديد محقق بالسلم الاقليمي. وهذا ليس حقيقي. إن اتفاق سيملا الذي حافظ على السلم بيننا لمدة ٢٣ سنة، كان ثمرة مفاوضات ثنائية. وتواصل الهند احترام اتفاق سيملا نصاً وروحاً. وقواتنا مرابطة في المواقع التي تلتزمها في زمن السلم. وتدابير بناء الثقة بين الهند وباكستان لاتزال قائمة ولم يجد أي من البلدين أي مدعاة في الأشهر أو الأسابيع الأخيرة للشكوى التي تم التفاوض عليها على أساس ثنائي من عدم فاعليتها. ولم يحدث، وأكرر القول بأنه لم يحدث، سواء على الحدود الدولية أو على خط السيطرة في جامو وكشمير مؤخراً، أي شيء يوحي بفشل هذه الآلية أو يشير أي خشية من وجود تهديد للسلم.

فإذا ما كان هناك تهديد للسلم، فإنه يوجد من جراء الأنشطة الباكستانية والنزعة الحربية الباكستانية، على نحو ما تجلى بوضوح في خطاب وزير الخارجية، وبسبب ولع باكستان بالمغامرة. وليس لدينا أي نية لعبور خط السيطرة أو الحدود الدولية على الرغم من الاستفزازات الخطيرة عبر الحدود.

الواقعة عليها، وعلى الالتزام بحماية السلم والأمن والنظام العالمي.

ونحن نتطلع بثقة إلى المزيد من تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. وتحقيقاً لذلك، ترى ألبانيا أن الأمم المتحدة تحتاج إلى آلية فعالة للإنذار المبكر بقرب حدوث صراعات وللتدخل في الوقت المناسب لمنع نشوبها. ونود أن نؤكد على الخلاصة التي استقينها من تجربة البوسنة المأساوية. ونعتقد، بصدق، بأنه كان من المستطاع تجنب حدوث المأساة لو أن الأمم المتحدة أظهرت اهتماماً جدياً عندما اعترفت بانفصال واستغلال تلك الجمهورية عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. فلو أن جمهورية البوسنة والهرسك الجديدة وضعت تحت الحماية القومية للأمم المتحدة لأمكن تجنب التدخل العسكري الذي اقترفته الصرب لمنع صدور المزيد من اعلانات الانفصال عن الاتحاد.

إن الوقت لم يفت بعد بتاتا لاستخلاص الدروس. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ نظاماً حديثاً للوصاية يمكن تشغيله عند الضرورة لمنع كوارث انسانية مثل تلك التي تحدث في البوسنة. والحالة في كوسوفو الآن تستوجب ذلك، إذ أنها توشك على خلق تهديد محتمل مثل ذلك الذي تخلقه البوسنة؛ كما تستوجب أيضاً الأحوال في رواندا والصومال وهايتي وأماكن أخرى.

وكما قلنا في العام الماضي، فإننا نحيد تدخل الأمم المتحدة كلما كانت هناك أمارات واضحة لتحديد بالرصد لأغراض الإنذار المبكر على وجود تهديد بوقوع كارثة بشرية. وكما نعرف كلنا، فإن عواقب تلك الكوارث لها آثار سلبية على السلم والأمن الاقليميين والدوليين. ونعتقد أنه لا يوجد ما يدعو مجلس الأمن في تلك الحالات الى التردد في اتخاذ قرار بالتدخل بدون موافقة مسبقة من الدولة أو الحكومة التي تتسبب في هذه الكارثة والتي تعد مسؤولة عنها. وبغير ذلك لن تمنع تلك الكوارث البشرية على الإطلاق، وسيظل السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي عرضة للتهديد المستمر. إن ما نطالب به يتمشى تماماً مع الفكرة المقبولة على الصعيد العالمي والقائلة بأن تجنب الأزمة أو الصراع أسهل من محاولة حلها بعد نشوبها.

وكشمير الهندية بأنها جزء لا يتجزأ من باكستان، وأحيانا باعتبارها بمثابة حبل الوريد لباكستان. يصدق ذلك على محمد علي جناح في ١٩٤٧، كما يصدق على رئيسة الوزراء بنظير بوتو في ١٩٩٤. إن باكستان تضلل العالم بالحديث عن تقرير المصير. وقد أدمجت فيها بدون أي سند قانوني ذلك الجزء من جامو وكشمير المعروف باسم المناطق الشمالية، وهناك جزء آخر من الولاية تحتله بصفة غير قانونية وقد أجبر بحكم القانوني الباكستاني على اعلان اندماجه في باكستان. وفيما يبدو أن تقرير المصير إنما هو مرادف في لغة باكستان للأمر المقرر سلفا على النحو الذي تريده باكستان. إن ما تريده باكستان هو اغتصاب أراضي تخص بلدا آخر من الناحيتين القانونية والدستورية.

وهذا الهدف التوسعي والمبني على روح المغامرة هو الذي قاد باكستان، على نحو ما سلم به قائد سابق للقوات الجوية الباكستانية في آب/اغسطس الماضي، الى أن تبدأ ثلاثة حروب ضد الهند. وتعتمد باكستان الآن، بعد أن هزمت جيوشها، الى تدريب وتسليح الارهابيين للعمل ضد الهند. وهذا أمر موثق بإسهاب بواسطة مصادر مستقلة ومُعترف به من قبل معظم الحكومات المسؤولة، بل ويسلم به صراحة مسؤولون باكستانيون وشخصيات سياسية. وقد صرح رئيس وزراء باكستان الذي سبق السيدة بوتو مباشرة، في مناسبة قريبة العهد جدا، بأن الوكالات الحكومية الباكستانية سعت الى تمويل تلك العمليات السرية عن طريق بيع الهيروين وغيره من العقاقير المخدرة، وقد ورد ذلك بتفصيل مثير في صحيفة واشنطن بوست في ١٢ أيلول/سبتمبر.

إن الهند بلد ديمقراطي محب للسلم. وجامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند وستظل كذلك. وأهل جامو وكشمير مواطنون هنود، ويجب السماح لهم بالتمتع، بنفس الحقوق والامتيازات مثل مواطني الأمة الآخرين بدون التعرض للتهديد بالسلاح. لقد مارسوا حقوقهم الانتخابية مرارا، والعملية السياسية الراهنة التي تجري في الولاية تهدف الى تمكين شعب جامو وكشمير في المشاركة مرة أخرى في العملية الانتخابية في القريب العاجل لاختيار ممثليه.

وجاري الآن إعادة رسم الدوائر الانتخابية وتنقيح القوائم الانتخابية. وقد حان الوقت لمن يودون

فما هي تلك الاستفزازات؟ لقد قال وزير خارجية باكستان هذا الصباح إن بلاده لا تؤيد الارهابيين عسكريا. إن نفس هيئة رصد الالتزام بحقوق الانسان التي اقتبس عنها، بشكل انتقائي تماما، ليووجه النقد الى الولايات المتحدة والهند، قد ذكرت في تقريرها ما يلي:

"إن الخطوة البالغة للأساءات التي تقتربها الجماعات المتشددة في البنجاب وكشمير تعتبر الى حد ما عاقبة مباشرة لانتشار الأسلحة الخفيفة المتقدمة والأسلحة الصغيرة، وللتقصير الواضح من جانب الذين يساعدون هؤلاء المتشددين في الضغط عليهم لاحترام حقوق الانسان ... إن الدعم الباكستاني للمتشددين - الدعم المباشر في شكل شحنات من الأسلحة والتدريب ... - وقد سهل كثيرا ارتكاب هذه الإساءات.

ومن الواضح أن باكستان لن تكبح الارهابيين لأن حكومتها لديها سياسة منتظمة للأساءات الى حقوق الانسان. وسياسة الدولة تقنن التعصب من خلال الاطار الدستوري والقانوني لباكستان. ويوجد في باكستان فصل عنصري دستوري وقانوني بالنسبة للأقليات الدينية، بل تجاه شع الأقلية الموجودة ضمن طائفة الأغلبية. ويقاسي عدة مئات من الآلاف من المواطنين الباكستانيين الأمرين منذ ١٩٧٢ في معسكرات للاجئين قائمة في بلد آخر، لأن باكستان تنكر عليهم الحق في العودة الى بلدهم. كما لم يحدثنا وزير الخارجية الباكستاني عن مجموعة اخرى من مواطني بلده رفضوا أن يسجلوا أنفسهم في سجلات الناخبين في السنة الماضية لأنهم فضلوا أن يحرّموا من حق التصويت عن أن يقبلوا اسما ممنوحا من الدولة لعقيدتهم. كما أنه لم يحرص على إخبارنا عن محتويات صحيفة حقائق نشرها مجلس حقوق الانسان في باكستان في اسلام آباد في أول تموز/يوليه من العام الحالي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في باكستان بعد تقلد الحكومة الحالية السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وما يصدق على الأقليات، ولا سيما المرأة، يصدق أيضا على الجماعات الاثنية في مختلف أنحاء باكستان. إن باكستان مجتمع في حرب مع نفسه.

والطموحات الاقليمية في كشمير علنية وسافرة. وقد وصف كل زعيم باكستاني منذ ١٩٤٧ ولاية جامو

هذا البيان. وأؤكد للجمعية أننا لا نعتزم تبديد وقتها مرة أخرى في موضوع لا محل له بالنسبة لها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، الذي طلب أن يتكلم ممارسة لحق الرد. وأرجو منه أن يلتزم بأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي مضطر للرد على سلسلة الأكاذيب التي أطلقها زميلي، ممثل الهند.

لقد استهل بيانه بالأكذوبة الكبرى وهي أن كشمير جزء من الهند. وهذا يعد من الوجهة القانونية وهما ليس إلا. فقد قرر مجلس الأمن في جميع قراراته بشأن هذا الموضوع أن تقرير وضع كشمير النهائي متروك لشعبها الذي ينبغي أن يقرره عن طريق استفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له. إن خرائط الأمم المتحدة كلها تبين أن كشمير اقليم متنازع عليه. ففي كشمير ترابط حاليا على امتداد خط وقف إطلاق النار، أقدم عليه لحفظ سلم تابعة للأمم المتحدة.

والأهم من هذا كله أن شعب كشمير لا يعتبر نفسه جزءاً من الهند. ففي يوم عيد استقلال الهند الموافق يوم ١٥ آب/أغسطس، ترفع كل منازل كشمير وأكوأخا أعلاما سوداء على سبيل الاحتجاج. وفي اليوم السابق لذلك، يوم استقلال باكستان، ترفع تلك المنازل والأكوأخ ذاتها، نجمة وهلال باكستان. وشعب كشمير أفصح ببلاغة في حدود استطاعته عن رغباته بشأن البلد الذي يود الانتماء إليه. إن شعب كشمير جزء من باكستان، وهو منفصل عنا بسبب رصاص وحرب جيش الهند المرابط في كشمير الذي يبلغ قوامه ٦٠٠ ٠٠٠ من الجنود. إن هذه أكبر قوة احتلال في العالم وفي تاريخ الاستعمار.

تقول الهند إنها بلد محب للسلم. وهذا أمر غريب على السمع. فلتقل الهند هذا لشعب نيبال، ولشعب بوتان، ولشعب سري لانكا، ولشعب بنغلاديش، ولشعب السند، أو لمقاطعاتها في البنجاب، وأسام، وتريبورا، حيث خاض الجيش الهندي عمليات التدخل المرة تلو الأخرى. وهذا البلد الذي يدعو إلى مبادئ السلم التي نادى بها المهاتما غاندي، قد انخرط في عدد من الصراعات يفوق ما انخرطت فيه أية دولة ممثلة في

استخدام نفوذهم ومساعدتهم الحميدة لإقناع باكستان بإنهاء دعمها لأولئك الذين يسعون إلى تصديع الديمقراطية عن طريق العنف والتخويف.

يمكننا أن نلخص سجل باكستان على أساس اعترافاتها. أولاً، باكستان هي التي بدأت كل الحروب الثلاث ضد الهند. ثانياً، تقيم باكستان معسكرات تدريب للمتشددين والارهابيين في أراضيها. ثالثاً، تستخدم باكستان الاتجار غير المشروع بالمخدرات لتمويل شراء الأسلحة وأنشطة الارهاب السرية الموجهة ضد بلدان أخرى. رابعاً، تمارس باكستان التعصب كسياسة للدولة وتعتمد بصورة منتظمة إلى التمييز ضد الأقليات الدينية. خامساً، تسحق باكستان الحقوق الأساسية لمجموعاتها الإثنية. وسادساً، خلافا لتوكيدات زعمائها في الحاضر والماضي، لم تبذل باكستان أي جهد للتصدي لقوى الغير والتطرف والارهاب.

هذا هو المنظور الذي يجب أن يحكم من خلاله على كلمات باكستان وتصرفاتها حيال بلادي. وهذه هي خلفية النضال الكئيب الذي ارغمت الهند، حكومة وشعباً، على الانخراط فيه لحماية السلامة الإقليمية لبلدها وحقوق الانسان لمواطنيها التي تتعرض للخطر من جانب الارهابيين الذين تساندتهم باكستان وترعاهم.

هذا النضال ليس بمحض اختيار الهند إنما نرغب - وسنظل كذلك دائماً - في العيش في سلام مع باكستان وإقامة علاقات حسن جوار معها، وتسعى لاجاد تعاون لمصلحة شعبي البلدين.

ونحن في الهند لا نغلق أي أبواب؛ ونحن لم نتلق أي رد على عرضنا الذي تقدمنا به منذ شهور لإجراء محادثات مع باكستان حول جميع الموضوعات في أي وقت، وفي أي مكان، سواء في الهند أو باكستان، على مستوى رسمي أو وزاري. وما نحن نكرر الآن هذا العرض للمحادثات. فلترد باكستان على ذلك بدلا من السعي للتماس الأعذار.

تعتقد باكستان ان التكرار المستمر للأكاذيب سيقبلها إلى حقائق. ونحن نعرف أن ممثل باكستان سيسوق ثانية الحجج التي كثيرا ما كررها في رده على

لكن هل يجرؤ ممثل الهند على القول بأنه لا يوجد تهديد موجه للسلم. إن السواد الأعظم من أفراد جيش يعد ثالث أكبر جيش في العالم قد تم وزعهم لمواجهة باكستان. إن هذا تهديد للسلم. إنهم ينتهكون وقف إطلاق النار في كل يوم على طول خط المراقبة، ورعايانا المدنيون مستهدفون في كل يوم.

وإذا كانت الهند تريدنا أن نعتقد بغير ذلك، فلتقبل إذن مرابطة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على جانبها هي من خط المراقبة.

تقول الهند إنها ترغب في إجراء محادثات وفقا لاتفاق سيملا. وباكستان ملتزمة أيضا بالحوار بغية تهيئة علاقات سلمية مع الهند وحل النزاع على كشمير. بيد أننا ما فتئنا نحاول منذ ٢٢ عاما تشجيع هذا الحوار مع الهند، وقد انتهت محاولتنا الى طريق مسدود.

وتقول الهند إنها لم تنتهك اتفاق سيملا. ولكن دعوني أسأل زميلي ممثل الهند: وماذا عن سياشين؟ ألم تتقدم القوات الهندية إلى سياشين منتهكة بذلك اتفاق سيملا؟ أليس صحيحا أن هذه القوات لا تزال موجودة في منطقة سياشين الجليدية، وأنها ترفض الانسحاب منها، منتهكة بذلك اتفاق سيملا؟

وتقول الهند إنها ترغب في المحادثات. وإن الهند ترغب في المحادثات عندما تجتمع الجمعية العامة، وعندما تجتمع لجنة حقوق الإنسان، وعندما تشعر بالخوف من أن يقوم المجتمع الدولي بشجب انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

إن الهند لا يجوز لها أن تتكلم عن السلم مع باكستان بينما هي تشن الحرب على شعب كشمير فلتكف الهند عن شن الحرب على شعب كشمير. وفي ذلك اليوم سنكون على استعداد للجلوس مع الهند على مائدة المتفاوضات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.

هذه القاعة. ففي كل لحظة، تقوم قوات مسلحة هندية باستعمال قوة هائلة لإخماد شعب ثائر على ما يفرضه عليه ذلك البلد.

تحدثت الهند عن الارهاب، فماذا عن الارهاب الهندي في كشمير؟ وماذا عن فاطمة وهي طفلة تبلغ من العمر ١١ سنة، كانت نائمة في حضن أمها عندما دخلت القوات الهندية وأطلقت عليها الرصاص؟ وهذا ورد في تقرير نشر في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. أي منذ بضعة أيام فقط في صحيفة "تورنتو ستار" وماذا عن ماشرول سلطان، وهو طالب في المرحلة النهائية من دراسة الكيمياء في سريناغار، اقتلع من حافلة بالمدينة وأطلق عليه الرصاص لكنه نجا من الموت بأعجوبة؟ وهو يقول "انني لست من المتشددين بل أنا مجرد طالب يريد اتمام دراساته" هذه كلها أمثلة للأحداث اليومية التي لا حصر لها الجارية في كشمير اليوم هذا ما يصدر عن "الدولة المحبة للسلم" و "أكبر ديمقراطية في العالم".

إن الارهاب هو استخدام القوة على نحو عشوائي ضد الأبرياء. وكما ذكر وزير خارجية بلادي، أن الهند إذا قيست بهذا المقياس وحده لتبين أنها أكبر دولة ارهابية في العالم.

لقد قال ممثل الهند إنه لا يوجد ما يهدد السلم والأمن في جنوب آسيا، ومن المشجع جدا بالنسبة لنا أن نسمع هذا. لكن في ١٥ آب/اغسطس، قام رئيس وزراء الهند بتهديد باكستان في خطاب له ويعلن جنرالات الهند المرة تلو الاخرى أنهم سيقومون بتلقيين باكستان درسا لا تنساه.

وقد نادى رجال دولة هنود باستخدام المطاردة الساخنة على طول خط المراقبة لتوجيه ضربات للمعسكرات المزعومة في منطقة آزاد كشمير. ولا توجد هناك معسكرات. إن هذا هو مخطط الهند لتخويف باكستان. ولن يخيفنا هذا النوع من الكلام.